الحزب الشيوعي العراقي وموقفه من الأحداث الوطنية والقضايا الدولية في ضوء وثائق وزارة الداخلية ٢ كانون الثاني ١٩٤٣-٢٨ تموز ١٩٤٣ دراسة وثائقية

الأستاذ الدكتور
عبد العال وحيد عبود العيساوي
جامعة الكوفة ـ كلية التربية المختلطة
Abdulaal.abbod@uokufa.edu.iq

The situation of Iraqi Communist Party from national events and international issues according to the Ministry of Interior's documents (2 January 1943-28 July 1943), documental syudy

Prof. Dr.
Abdulaal Abbood Alisawi
University of Kufa - Faculty of Education

الملخص:

تتلخص أهمية العراق الستراتيجية بالنسبة للسياسة البريطانية بموقعه على الخليج العربي، وهو جزء من طريق الهند الحيوي لمواصلات الإمبراطورية البريطانية، وقد دفعها ذلك إلى طلب من العراق إعلان الحرب ضد دول المحور، وكان الرأي العام منقسماً باتجاه القوى المتحاربة دولياً بالوقت الذي كان فيه العراق بحاجة إلى نهوض شامل وإصلاح عام، فكان لابد من وجوب وضع مشروع يستهدف النهوض بالبلاد إجتماعياً واقتصادياً، وكانت غاية الأحزاب السياسية الإشتراك بالسلطة والقيام بإصلاح عام وبرؤيا واضحة في حياة العراق السياسية والإقتصادية، وكما بينت وقائع الأحداث أن الحزب الشيوعي العراقي لم يكن مستعداً أن يقف خارج ميدان القضايا الوطنية والدولية، على الرغم من ثقل الضغط الذي مارسته السلطات الحاكمة في البلاد عليه خلال فترات الحرب.

الكلمات المفتاحية: (الحزب الشيوعي، بغداد، بريطانيا، ألمانيا، الإقتصاد، منشور، الناس، الشرطة).

Abstract:

For the British politics, Iraq had a strategic importance According to its position in the Arabian Gulf as a part of India's vital road to secure the transportation of British Empire. For that reason ،the British Empire asked Iraq to announce war against axis countries .The public opinion in Iraq at that time was divided towards the international warring powers when Iraq was required a comprehensive rise and general repair. Consequently, it was necessary to put a project aimed to support this country socially and economically .The main goal of the Iraqi political parties at that time was to subscribe to the authority and doing general repair with an obvious view in the Iraqi political and economic life .As the events showed that the Iraqi Communist Party had not been ready for standing outside the national and international issues despite of high pressure that applied by governing authorities in Iraq during war periods .

Key words: (Communist party, Baghdad, Britain, Germany, Economy, Publication People, Police).

المقدمة:

رغبت بريطانيا بتوافق موقف العراق معها عندما بدأت الحرب العالمية الثانية في ١ أيلول ١٩٣٩، وقد حاولت مراراً الطلب منه إعلان الحرب ضد دول المحور (ألمانيا - إيطاليا - اليابان)، على الرغم من أن الحرب تتعارض مع مصالحه السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وتخدم مصالح بريطانيا، وهدفت من وراء ذلك زج الشباب العراقي في جبهات القتال، والهيمنة الإقتصادية لصالح جيوش الحلفاء (بريطانيا - الإتحاد السوفيتي - الولايات المتحدة الأمريكية - فرنسا)، عمدت بريطانيا إلى إشغال العراقيين والفلسطينيين بمعركة مع الفرنسيين في سوريا، وإزعاج دول المحور التي كان العرب يأملون منها خيراً، لموقفها المعادي لليهود والبريطانيين، فكانت ثورة رشيد عالي الكيلاني في ٣ مايس ١٩٤١ التحررية وما آلت إليه باحتلال بريطانيا للعراق في حزيران ١٩٤١ وهجوم أدولف هتلر (Adulf Hitler) على الإتحاد السوفيتي، قد خلق وضعاً دولياً جديداً إنعكس إيجاباً على موقف الحزب الشيوعي في الداخل مع السلطة الحاكمة، فأُطلق سراح جميع الشيوعيين من السجون، وإزالة كل ما يعترض حملَة المباديء الشيوعية من العزلة عن الجماهير في العراق، وقد ابتُلي الشيوعيون بالخلافات والإنشقاقات الداخلية، والتي حوّلتهم إلى أجنحة متصارعة فيما بينها.

ونتيجة للصراعات الدولية وانعكاساتها على السياسة الداخلية للعراق، فضلاً عن الصراع بين مؤيِّد ورافض لهذا الطرف أو ذاك، أعلنت حكومة نوري السعيد السابعة (٨ ت١/١٩٤٢-٢٥ ك١/١٩٤٣) الحرب على دول المحور في منتصف ليلة ١٧/١٦ كانون الثاني ١٩٤٣، وبهذا أصبح العراق الدولة العربية الوحيدة التي أعلنت الحرب على دول المحور، وكان الإعلان خاطئاً لا يخدم مصلحة العراق لبيقى بعيداً عن سياسة المحاور ضمن سياسة معتدلة مع محيطه العربي والدولي.

كان إقتصاد العراق زراعياً قائماً على تصدير المنتوجات الزراعية والمواد الغذائية، مما جعل الوضع الإقتصادي في حالة من الإرباك وعدم سيطرة السلطات الحكومية على أسعار المواد الضرورية للشعب. من هنا جاءت الدراسة لأنها لم تبحث وثائقياً من قبل الباحثين، بالوقت الذي افتقرت لأحداثها ومعلوماتها الوثائقية العديد من المصادر لتوضيح موقف

الرأي العام العراقي ونشاطات الحزب الشيوعي ورؤيته من دخول العراق الحرب الثانية إلى جانب الحلفاء، فضلاً عن صدور قرار حل الأحزاب الشيوعية، والوضع الإقتصادي خلال مدة البحث، وحسب ما توفر لدينا من وثائق وزارة الداخلية العراقية خلال المدة من ٢ كانون الثاني - ٢٨ تموز من عام ١٩٤٣.

أولاً: الرأي العام العراقي من الحرب الثانية:

كان نتيجة للصراع الدولي وانعكاسه على سياسة العراق الداخلية والخارجية، وما آلت إليه من تنوع في آراء المواطنين، بحكم الوجود البريطاني، وإعلان العراق دخول الحرب الثانية (٣ أيلول ١٩٣٩)[١] إلى جانب الحلفاء في منتصف ليلة ١٧/١٦ كانون الثاني ١٩٤٣، وقد تباينت آراء الشعب بإعلان الحرب على دول المحور، ويمكن توضيحها من خلال ما يأتي:[٢]

١- ترى طبقة كبيرة من المجتمع إن إعلان الحرب جاء متأخراً، ويُفترض إجراء ذلك منذ أول يوم تم فيه إعلان قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع ألمانيا عام ١٩٣٩، وبعدها مع إيطاليا واليابان عند دخولها الحرب، وتعود أسباب ذلك - حسب اعتقادهم - إن إعلان العراق الحرب في ذلك الوقت ربما ساعد ذلك على عدم نشوب ثورة رشيد عالي الكبلاني في البلاد.

٢- في حين يرى البعض بإعلان العراق الحرب أصبح حليفاً قوياً وعضواً في إتفاقية الأطلنطيق،[٣] وإرسال وحدات الجيش العراقي إلى إحدى جبهات القتال، وبذلك يمكن للعراق الإستفادة من قانون الإعارة والتأجير الذي طبق في عام ١٩٤١.

٣- لقد خالجت نفوس الكثير من أبناء الطبقة العامة المخاوف من أنّ إعلان الحرب على دول المحور سيجر العراق إلى المباشرة بالتعبئة العامة، وبالوقت نفسه سادت حكاية أخرى مفادها أن الحكومة العراقية - وبناءً على طلب السلطات البريطانية - ستدعو المتطوعين لتسجيل أسمائهم للإلتحاق بوحدات سيتم تشكيلها للخدمة العسكرية على حساب الحكومة البريطانية.

٤- إنّ مختلف الآراء والأحاديث التي تتداولها ألسنة الناس، فهناك رأي يشير إلى

وجود إتفاق خاص دخل العراق بموجبه الحرب وعلى أساس إتفاقية الأطلنطيق. وقد تعهدت بتنفيذه كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الإتفاق يختلف عن الإتفاق الذي عقده الملك حسين في الحرب الأولى في عام ١٩١٤.

٥- إرسال وحدات الجيش العراقي إلى سوريا.

وقد اختلفت آراء المثقفين في بغداد وبعض مناطق الألوية عن طروحات الحلفاء بصدد إستقلال فلسطين، وما إذا كان في وسعهم عدم الإعتراف بمطالب اليهود الذين نالوا على أيادي الألمان الأمرّين، ومشاركتهم بالمجهود الحربي للحلفاء بالرجال والمال، وكان هناك فئة من الناس تشكك كثيراً في إمكانية إهمال الحلفاء لمطالب اليهود ومراعاة مصلحة العرب. كان الرأي العام - في العراق - بإعلانه الحرب على دول المحور قد ولّد خوفاً في نفوس الطبقات الفقيرة، كونه عملٌ سيجرّ إلى التعبئة العامة وتجنيد الشباب للحرب.(٤)

وقد أدّى وجود القوات البريطانية في العراق إلى تضخم العملة إلى درجة أصبح الدينار مجرداً عن كل مسند، وإن دخول الحرب سيزيد - ولاشك - في قلة قيمته أيضاً. وبالوقت نفسه حاولت السلطات الحكومية وضع مسؤولية ما يدور في الشارع العراقي على مؤيدي الألمان، وأكد الرأي العام على ضرورة معالجة الأمر من قبل الحكومتين البريطانية والأمريكية.(٥) ويبدو أن تضخم العملة وارتفاع أسعار مستلزمات المعيشة أمران تعود معالجتهما - بالدرجة الأولى - إلى الحكومة العراقية.

كانت الدعاية الألمانية تسعى - ومن خلال محطات الإذاعة اللاسلكية والصحف -تحمل الناس على الإعتقاد بعدم وجود ثقة متبادلة بين الحلفاء، ولاسيما بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة والسوفيت من جهة أخرى. وقد اتّضح أن الدعاية أثّرت نوعاً ما على البعض من ضباط الجيش العراقي من خلال ما تضمنته التقارير المختصة.(٦)

تضمن خطاب كل من المستر ونستون تشرشل (Winston Churchill Mister) - رئيس وزراء بريطانيا - والرئيس روزفلت - رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (Franklin D. Roosevelt) - كثيراً من العبارات المنطوية على شدة العزم وصلابة الرأي، قد صححت رأي الكثير من الناس إلى حد بعيد، فجعلت إعتقادهم بأن القوات المحورية باتجاه الهزيمة، رغم تعارض الآراء فيما يتعلق بوضع تركيا - التي على ما يبدو ستبقى محايدة -

من الحرب الدائرة، إلا أن الظروف الدولية لم تعد تسمح. وبذلك فإن المتحدثين أشاروا إلى حشد القوات البريطانية في العراق، ولاسيما في الجهات الشمالية، ويُنتظر وصول القوات الأمريكية في المستقبل.(٧)

خضع الإندحار الألماني الأخير في الأراضي السوفيتية إلى تعليلات غير إعتيادية بين أوساط المجتمع، فكان منها الإنسحاب الألماني من الجبهة الشرقية على أنه لم يكن نتيجة إقدام وشجاعة الجنود الروس، أو لحسن القيادة، وإنما ناشيء عن إتفاق سري عُقد بين الألمان والروس تعهد الألمان بموجبه التخلي عن الأراضي الروسية كمقدمة لعقد صلح منفرد،(٨) ومهما يكن، كان الإندحار بمثابة النهاية للطموح الألماني.

وقد تضاءل الإهتمام بحركات الجبهة الشرقية، إلاّ أنّ مؤيدي الألمان يأملون القيام بهجوم معاكس على طول الجبهة، وبالوقت نفسه كان الشيوعيون أكثر نشاطاً في إلفات نظر الناس إلى الإنتصارات التي أحرزها الجيش السوفيتي، واندفاعه إلى ما وراء فاركوف (Varkoff).(٩) وقد أقر الألمان بخسارتهم في منطقة بريانك(١٠)، وأكد القادة السوفيت على إمكانية طرد الألمان نهائياً من الأراضي السوفيتية.(١١)

أشارت تصريحات المستر آيدن (Mister Aiden)(١٢) حول موضوع الوحدة العربية جدلاً ونقاشاً بين المثقفين والشيوعيين منهم، وقد اتخذت منها الأوساط الرسمية والإجتماعية - بشكل عام - دليلاً على تحبيذ بريطانيا لهذه الفكرة، ولكنها لا تميل إلى تحريك ساكن بصددها إذا لم يتقدم العرب بمقترحات تتفق ومصلحة الحلفاء بصورة عامة.(١٣)

أشارت التقارير إلى موقف الشيوعيين وتصريحات المستر وولـيس (Mister Wooless)(١٤) من خلال محطات الإذاعة اللاسلكية، بأنه ناشَدَ السوفيت بضرورة تعيين الأهداف السلمية، خاصةً ما يتعلق منها ببولونيا وحدودها، على أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد بقاءها كما كانت عليه قبل الحرب، وإن المستر ووليس قد صرح بأن على السوفيت أن تقف مع موقف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على أساس إتفاقية الأطلنطيق. إن هذه التصريحات كانت من بواعث توجيه اللوم الشديد إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما وقد اعتبرتها المحافل الدولية دليلاً، كون الدعاية الألمانية التي تستهدف إثارة الريبة والشكوك بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، والإتحاد السوفيتي قد فعلت

فعلتها،[١٥] وأشارت التقارير إلى أن الحكومة الإشتراكية البولونية تآلفت أثناء إحتلال السوفيت لشَرقي بولونيا، وقد وقّعت على إتفاق مع السوفيت يتضمن بأن حكومة بولونيا الإشتراكية ستتحد بعد الحرب مع الإتحاد السوفيتي، وكان في النية تشكيل جمهورية إيرانية في شمال إيران على أن تتحد مع السوفيت على نفس الأساس.[١٦]

تحدث الشيوعيون كثيراً في بغداد عن الحرب، وهاجموا الدول المتحالفة لتأخرها في فتح الجبهة الثانية في أوربا الغربية. من جانب آخر، رحّب الجمهور كثيراً بما جاء بالخطاب الذي أدلى به المسيو لتفينوف (Litvinoff) في الولايات المتحدة الأمريكية ١٣ آذار ١٩٤٣ حينما تناول موضوع المساعدات الأمريكية والبريطانية إلى السوفيت، إذ قال (إني لا أعرف المقدار الحقيقي في هذه المساعدات إذا كانت عظيمة أو قليلة، وعما إذا وصلت كلها إلى الإتحاد السوفيتي أو لم تصل، ولكننا على كل حال نعترف بفضل الحلفاء علينا كثيراً في مساعدتهم لنا).[١٧] ويبدو أن خطاب المسيو لتفينون أراد منه إفهام دول المحور بأن لا خلاف بين الحلفاء.

في نهاية شهر آذار ١٩٤٣ تناولت التقارير تصريح المستر ووليس الذي أدلى به في إجتماع للصحفيين في الولايات المتحدة الأمريكية حينما قال: (إذا لم تتهيأ الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون مع الإتحاد السوفيتي على أساس أوسع، فلا يُستبعد أن نسمع بحدوث صلح منفرد بين ألمانيا والسوفيت).[١٨] وقد صرح الشيوعيون بأنهم مستأنسين من فشل الحلفاء في إسداء المساعدات الفعالة للسوفيت، وأكدوا على صحة ما يذهبون إليه حول التصريحات التي أدلى بها سفير الولايات المتحدة الأمريكية في موسكو للصحفيين، والمتضمنة بعدم مشاهدته - منذ أن حلّ في الإتحاد السوفيتي - أي جريدة شيوعية إعترفت يوماً بالمساعدات البريطانية والأمريكية للسوفيت، ولم يسمع يوماً بياناً حول الموضوع صادراً عن لسان مسؤول سياسي أو عسكري في موسكو، بل على العكس من ذلك، فإن ما قاله الزعماء السوفيت إلى الآن يشير إلى أن الإنتاج الحربي السوفيتي والجيش يكفيان لقهر الألمان بدون مساعدة من الحلفاء، وهذا ما يدل - على حد قول الشيوعيين - على أن السوفيت لا يعيرون أهمية تُذكر لمساعدات الحلفاء في المجهود الحربي، ولهذا فقد عبّر البعض عن إرتيابهم من صحة وصول المساعدات التي قدمها الحلفاء للروس.[١٩]

إستبشر العديد من العراقيين الموالين للسلطة بالهجمات التى شنّها الجيش الثامن البريطاني على خط ماريت (Marit)[٢٠] والهجمات التي قامت بها القوات الأمريكية والبريطانية في قطاع تونس المركزي، وقد كانت الجماهير الموالية ترى بأن هذه الحركات ستؤدي إلى طرد قوات المحور من شمال أفريقيا، على الرغم ما تبديه من مقاومة. وقد أكد المتابعون لمجرى الأحداث إن العملية تستغرق ستين يوماً، إلاّ أن المعلقين من رواد المقاهي[٢١] تنبّأوا بأنّ الهجوم على البلقان سيعقب هذه الحركات عن طريق اليونان، إستناداً برأيهم على وجود ملك اليونان في مصر، وعلى النداءات التي وجهها إلى القوات اليونانية، ثم نداء الجنرال ولسن (General Wilson) إلى تلك القوات نفسها، ذلك النداء الذي أفصح فيه عن تمنياته بأن يقوم بقيادة القوات اليونانية إلى وطنها مرة أخرى، بالوقت الذي لا ينفك الشيوعيون من التهجم على الحلفاء لتأخيرهم غزو أوربا، وكان ادّعاؤهم بأن الغزو سيحقق - إذا ما بوشر به - بداية نهاية القوات المحورية التي ستكون مضطرة - آنذاك - إلى نقل جيوشها لمقاومة الحلفاء في جبهة جديدة، وهذا ما يؤدي إلى سحق المقاومة الألمانية في الشرق من قبل الجيش السوفيتي.[٢٢]

أفادت التقارير بأن التحدث عن الخلافات الخطيرة بين الحلفاء والسوفيت أخذ بالإزدياد، وكانت الخلافات شديدة للدرجة التي جعلت من السوفيت يتخذون موقفاً حازماً، وهدّدوا بإجراء مفاوضات منفردة مع الألمان، كما وقد راجت - في الوقت نفسه - أنباء أشارت بأن الطرفين المتحاربين - السوفيت والألمان - إتفقا على عقد هدنة لمدة ٢٤ ساعة، كمقدمة لإجراء المفاوضات النهائية. وأكدت التقارير بأن أسباب الخلاف كانت قضية فتح (الجبهة الثانية) من قبل الحلفاء، وإن المسيو ستالين (Joseph Stalin) قد أخبر لندن وواشنطن فيما إذا لا يبادر الحلفاء إلى فتح هذه الجبهة بأسرع وقت، أو إعطاء تأكيدات نهائية حولها، فإنه يحتفظ لنفسه بحق معالجة الموقف بما يتفق ومصلحة بلاده. وبناءً على موقف السوفيت، كان موقف الجهات الموالية للإتحاد السوفيتي قد أوعزت بضرورة رفع صور ستالين ومناظر الدعاية الروسية الحربية في الأماكن العامة في بغداد.[٢٣]

أثارت تقارير العمليات العسكرية حفيظة المؤيدين للألمان في العراق، فلم يتركوا فرصة للتعليق عليها ونشرها في كل مكان، لأن الجمهور - ولاسيما (الديمقراطيون) - لم يتأثروا بهذه المزاعم، وقداستخفّوا بها بصورة عامة، كما أشاروا بذلك إلى ما احتواه خطاب كل

من تشرشل وأيدن ولتفينون، حيث عدوها دليلاً كافياً على أن هذه الخلافات ليست سوى تمنيات يروجها الألمان، إذ لا أساس لها من الصحة، رغم أن الحاجة لتخفيف الضغط عن القوات السوفيتية مازالت - في نظرهم - مستعجلة، وإن معركة تونس هي في الحقيقة (جبهة ثانية)، فضلاً عن ذلك، إن الغارات الجوية التي يشنّها الحلفاء على ألمانيا وإيطاليا كانت شديدة المفعول على دول المحور، وقد أدّت إلى سحب قسم كبير من قواتهم البرية من الجبهة الشرقية.(٢٤)

وخلال زيارة المستر آيدن إلى الولايات المتحدة الأمريكية تم بحث النقاط الآتية:

١- العلاقات الأمريكية البريطانية مع الإتحاد السوفيتي.

٢- العلاقات بين الجنرال ديغول (Degoul) والجنرال جيرو (Giroud).

٣- سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية بعد الحرب فيما يتعلق بالمستعمرات البريطانية.

وقد أشار تعليق جريدة الإثنين المصرية إلى ما نشرته جريدة (نيويورك تايمز) في الوقت الذي تحدث فيه الحلفاء عما يفعلونه بعد الحرب التي لم يكسبوها بعد، نرى الألمان أكثر نشاطاً في الميدان، وقد كرّسوا جميع إمكاناتهم للتغلب على الوضع، وتضيف الجريدة (إن واجب الحلفاء اليوم لا ينحصر في خلق الإختلافات فيما بينهم حول السلام، وإنما في التعاون المشترك لإحراز النصر).(٢٥)

ناقشت الطبقة المثقفة - في بغداد - المقال المبحوث عنه، وأكدت بأنه مهما بلغت صحة ما تضمنه خطاب المستر ووليس، ومهما كان العمل على صحة أفكار الفئة (المعادية للبلشفية) في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ضرورياً، فإن المقال كان ذا تأثير واضح على الناس في بغداد، إذ ولّد في نفوسهم إنطباع عن وجود خلاف بين الحلفاء، حتى بادر الألمان إلى نشره هنا وهناك، فصارت تتناقله الألسن بكثير من التحريف والتشويه، ولكنّ الظاهر أن الرأي السائد بين عامة الناس يُجمع على أن الهزائم التي مُنيت بها قوات دول المحور في تونس، فضلاً عن معرفتهم لحقيقة العداء الكامن بين السوفيت والألمان الذي سيؤدي - لا ريب - إلى نتيجة واحدة، ألا وهي النصر النهائي. وقد بددت كثيراً من الآراء،

إذ أصبح من المعتقد بأن (الجبهة الثانية) - التي كثيراً ما طالب بفتحها السوفيت - وعلى أن تُفتح بعد الإنتهاء من طرد الألمان من تونس، ولكنّ المعلقين على الحوادث الحربية - من المثقفين - قد صرحو بهذه المناسبة بأن الحلفاء لا يملكون ما يكفيهم من وسائط النقل لتأمين حاجة قواتهم المحاربة لفتح جبهة قتالية أخرى.[٢٦]

بعد أن تمكن الحلفاء من تحقيق النجاح العسكري في تونس - ولاسيما الجيش الثامن البريطاني - إذ أثار حماس الجمهور في العراق، حتى أصبح المتحدثون بالأمور الحربية - من رواد المقاهي - أن يصرحوا بأن الحلفاء باتجاه غزو (جزيرة كريت) واليونان بعد الإنتهاء من معركة تونس، وستعلن تركيا الحرب على دول المحور وتهاجم (جزر الدودكانيز).[٢٧] والمعتقد السائد أن قوات بريطانية كبيرة قد غادرت العراق للإشتراك في الحركات، الأمر الذي رسّخ في أذهان العراقيين صحة المعلومات، فضلاً عن ما يرويه متعهدوا الجيش البريطاني، الذين صرحوا بأن طلبات الأرزاق للقوات البريطانية قد انخفضت هذه الأيام بنسبة ٧٥٪، كما أن إنتقال القوات إلى خارج العراق أدّى إلى الإستغناء عن خدمات العمال الذين استخدمتهم تلك القوات في مختلف الأعمال. والمفهوم إن هذه المعلومات قد أدّت إلى إطمئنان الأهالي منهم على المباشرة بالجبهة الثانية في أوربا وتخفيف الضغط عن القوات السوفيتية، وساد الإعتقاد لدى الشعب العراقي بأنها مقدمة لهبوط حاد في الحاجة إلى المواد الغذائية بصورة عامة،[٢٨] فكانت الدعاية والحراك بين مؤيد ورافض عما يدور في تونس، فضلاً عن الجبهة الثانية في أوربا أدّى بالحزب الشيوعي إلى تنظيم صفوفه ومواكبة الأحداث المحلية والدولية.

ثانياً: موقف الحزب الشيوعي من الأحداث المحلية والدولية:

شكّل الحزب الشيوعي في كانون الثاني ١٩٤٣ خلايا للدعاية، تتكون الواحدة من عشرة أشخاص، تعمل بإرشاد وإمرة (خبير) من أعضاء الحزب.[٢٩] تُكلّف الخلية ببث الأفكار والطروحات الشيوعية بالتعاون مع كوادر الحزب التي تندمج بين مختلف طبقات المجتمع، وخاصة في الأماكن العامة والمقاهي، على أن تشترك مع المتحدثين بالأمور المحلية والدولية، عن بث الدعوة للمباديء الشيوعية ومناهضة أصحاب رؤوس الأموال.[٣٠]

وكان الحزب يأمل من وراء الطريقة في العمل على تأييد أكبر عدد من أفراد المجتمع،

مما يبرر لهم المطالبة بالإعتراف رسمياً بالحزب الشيوعي العراقي.[٣١]

إختلفت كوادر الحزب الشيوعي على من يتولى زعامة الحزب، وإن الحالة التي سار عليها الشيوعيون تدل على إشتداد الخلاف فيما بينهم أكثر من أي وقت مضى، وقد حصل الخلاف بعد أن اتفق الأعضاء، كل من ضياء عبد الوهاب وطالب ناجي وعبد الله عبد اللطيف نوري وعبد الله إسماعيل مراجعة ذو النون أيوب - العنصر البارز في الحزب - لتشكيل هيأة سياسية، إلا أنّ كافة الجهود التي بُذلت في سبيل إعادة الوحدة والتآلف بين العناصر الشيوعية، قد ذهبت سدى، وكان السبب - كما يعتقد ذو النون أيوب - يعود إلى إشتغال كل منهم لمصلحة نفسه، وقد أشار بصورة خاصة إلى إخلال عبد الله مسعود[٣٢] ويوسف سلمان وغيرهما بعهودهم تجاه الحزب، الأمر الذي أدى إلى إنشقاق وتشكيل كل منهما كتلة، ثم جاء إختلاف يوسف سلمان وداود الصائغ على زعامة الكتلة.[٣٣]

كان ذو النون أيوب غير مكترث بما جرى، وقد صرح بصدد الموضوع قائلاً: (ليعمل كل منهم ما تطيب له نفسه وسوف لا يسقط إلا الطامعين).[٣٤] ويبدو أن ذو النون أراد تكرار ما أبداه بعض أعضاء الحزب باتجاه التكتلات أو الإستقلالية في العمل.

كان ذو النون أيوب وجماعته ناشطين في العمل بدعواتهم للشيوعية في ظروف الحرب من خلال حث طلاب كلية الحقوق والكليات العالية الأخرى، وكان عملهم يواجه ثقافات أخرى من مؤيدي دول المحور وما يدور في ساحات القتال في أوربا أو شمال أفريقيا، فضلاً عن نشاطهم السياسي في البلاد.[٣٥]

في صباح ١٨ كانون الثاني ١٩٤٣ عثر أحد منتسبي التحقيقات الجنائية - في شارع الرشيد وبالقرب من إمام طه - على قصيدة للحزب الشيوعي بعنوان النشيد الأممي كان منها:[٣٦]

هبوا ضحايا الإضطهاد ... ضحايا جوع الإضطرار
بركان الفكر في اتقاد ... هذا آخر إنفجار
هيا نمحو كل ما مر ... ثوروا حطموا القيود
شيدوا الكون جديد آخراً ... وكونوا أنتم الوجود

بجمـــوع قويـــة هبـــوا لاح الظفـــر غـــدا الأمميـــة سيشـــمل البشـــر

إلى آخر القصيدة:

إجلـــوا ســـود الغربـــان عنـــا تشـــرق الشـــمس كـــل حـــين

في ليلة ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٣ عُثر على نسختين من المنشورات في شوارع بغداد، كما أشار مدير شرطة الموصل إلى عثور الأجهزة المختصة على منشورات بنفس المضمون مستنسخة بواسطة آلة (اللينوتايب) والتي لا يوجد من نوعها في بغداد إلا في ثلاثة أماكن هي: مطبعة الحكومة ومطبعة السكك ومطبعة التفيض، وقد رجحت دائرة الإستخبارات السياسية طبع المنشور - موضوع البحث - في مطبعة التفيض، فبادرت السلطات المختصة ببعض التحقيقات الأولية والتحري داخل المطبعة، فوجدت المدعو موسى محمد الطالب في التفيض، كما عُثر على مسودة المنشور مخفية في طيات ملابسه، وقد اعترف بطبع عشرين نسخة من المنشور بإيعاز من عبد الكريم كنة الطالب في كلية الحقوق. وبعد التحقيق إعترفا بميولهما إلى دول المحور، وكان لهم صلة في النزاع الذي حصل أخيراً بين كتلة الشيوعيين من طلاب كلية الحقوق. وقد أجرت الشرطة التحري على مساكنهم، فاتّضح لها من الأوراق التي ضُبطت بأنهم أسسوا جمعية أُطلق عليها إسم (الحزب القومي العربي)،[٣٧] وقد دلت أقوال الموقوفين إن سعدي - أحد موظفي السكك الحديد - قام بكتابة المنشور وبالإشتراك مع:

عبد الكريم كنة	طالب في كلية الحقوق
شاكر محمود	موظف
عبد الستار علي	طالب في كلية الحقوق
موسى محمد	طالب في مدرسة التفيض وعامل في مطبعتها[٣٨]

وقد عُثر بين الأوراق - التي ضُبطت في منزل عدنان وهبي القاضي - منهاج الحزب القومي العربي، فضلاً عن كتابي إشادة بما قام به الأعضاء في سبيل تحرير البلاد من الإستعمار. وبعد إجراء التحقيقات تم إلقاء القبض على الأشخاص المدونة أسماؤهم أدناه، بعد إثبات إشتراكهم بالحزب، وحسب الوثائق:[٣٩]

عدنان وهبي القاضي	طالب في كلية الحقوق - رئيس الحزب
سعدي توفيق	موظف في السكك الحديدية
ملاّ سلمان	نائب ضابط
علوان عبد جحيم	طالب في الإعدادية العسكرية
فاضل حاج دليمي	طالب في الإعدادية العسكرية
عبد اللطيف إسماعيل شنشل	طالب في كلية الحقوق، وأخ صديق شنشل
ريان رستم	موظف في السكك الحديدية
هاشم محمود محمد	موظف في دائرة السكك الحديدية
فيصل عبد الله	موظف في المساحة وطالب في كلية الحقوق
خالد وديع عباس	موظف في المساحة
موفق حسيب السعدي	موظف سابق في التموين الأعظمية
عبد الوهاب	طالب سابق - الموصل

داهمت الشرطة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٣ منزل أحمد المعتصم،[٤٠] وعثرت على وثيقة تدل على كونها موضوعة من قبل (رئيس جمعية إنقاذ الأمة العربية)، وأفاد بأن الأشخاص المدونة أسماؤهم أدناه هم أعضاء في الجمعية:[٤١]

محمد علي عبد الكريم	موظف في وزارة الداخلية - قسم البلديات
حسين علوان الجبوري	نائب رئيس قسم التلفونات في مديرية البريد والبرق.
حسن حمودي	طالب في دار المعلمين العالية
عدنان محمود الشيخ	أمين الصندوق ورئيس جمعية الإصلاح الوطني.
محمد صالح المعتصم	رئيس قسم الدعاية (لجمعية الإصلاح الوطني)

أحمد صالح المعتصم عضو

محمد محمود الخليفة عامل في معامل السكك الحديدية - عضو

وإتّضح خلال التحقيق، أن جمعية إنقاذ الأمة العربية كانت الأساس الذي قامت عليه جمعية الإصلاح الوطني، إلا أنها أصبحت الآن منظمة قائمة بحدّ ذاتها، ولكنها في حالة الخمول.(٤٢)

عثرت الشرطة في لواء العمارة على ثلاثة منشورات ملصقة على جدران الشوارع ليلة ٣٠/٢٩ كانون الثاني ١٩٤٣، وكان المنشور يرمي إلى مكافحة الشيوعية، ويحذر الناس من أهداف المبدأ الشيوعي وانتشاره في البلدان الخاضعة للتعاليم الإسلامية، باعتباره منافياً لها. ودلّت التحقيقات على أن طلاب الإعدادية في العمارة وراء المنشور.(٤٣)

أصدر الحزب الشيوعي منشوراً بعنوان (إلى الأمام) - حمل علامة المطرقة والمنجل - في بغداد وضواحيها، ليلة ٢٩/٢٨ شباط ١٩٤٣. وقد دلّت التحقيقات على كمال عمر نظمي وعبد الملك عبد اللطيف نوري وعبد الله إسماعيل على أنهم كانوا وراء المنشور، الذي عُدّ رسالة للتأكيد على أن الحزب الشيوعي موجود بين الجماهير الكادحة، وحسب ما جاء به (إلى الأمام لسان حال الشيوعيين، صرخة الجماهير الجائعة).(٤٤) وقد حمل المنشور مطاليب عدّها ضرورية وعادلة، وعلى الحكومة تلبيتها، والتي تتفق مع الأهداف الديمقراطية، فكان منها:(٤٥)

١- السيطرة على المواد الضرورية للإعاشة سيطرة تامة وتسعيرها، مع تشكيل مجاميع شعبية من المتطوعين لمساعدة الحكومة على ضبط هذه السيطرة.

٢- وضع حد للمضاربات الوضعية التي تحدث في الأسواق على حساب الجماهير، وذلك بمنع التجار من بيع بضائعهم بالجملة مهما كان نوعها، وحصر البيع على المفرد فقط.

٣- سحب كميات كبيرة من العملة المتداولة، وذلك بفرض ضريبة وقرض إجباري على المتمولين من تجار وملاكين وأصحاب معامل من الذين تزيد ثروتهم عن الخمسة آلاف دينار، على أن لا تقل نسبة كل من الضريبة والقرض عن ٢٪ من أصل الثروة، وهذا يؤدي إلى تقليل التضخم المالي وتخفيض المضاربات في

الأسواق وهبوط الأسعار، فضلاً عن إسهام الحكومة بمبالغ كافية لإنفاقها على المشاريع العامة وترفيه حالة الجماهير.

٤- القضاء على التهريب.

٥- إطلاق الحريات الديمقراطية، حرية النشر والإجتماع والتنظيم النقابي والحزبي وإخراج المعتقلين الديمقراطيين، وإرجاع المبعدين منهم.

٦- إنشاء علاقات إقتصادية وسياسية مع الإتحاد السوفيتي، لِما في ذلك من تعزيز مركز العراق الإقتصادي والسياسي.

كانت تحركات الشيوعيين وتصوراتهم عن الوضع العام للبلاد - ولاسيما ما يتعلق (بالطبقة الحاكمة) - وملاحظاتهم على الخطاب الذي ألقاه المستر وندل ويلكي[٤٦] (Wendal) - بعد عودته إلى الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر شباط ١٩٤٣ - ذلك الخطاب الذي تضمن نظام الحكم في العراق وسيطرة جماعة صغيرة من الأشخاص على المراكز السياسية ومحافظتهم على مصالح الطبقات الغنية ومصالح التجار في البلاد، بصرف النظر عن السياسة وشؤونها. وذكر المستر وندل في خطابه إن حالة الشعب العراقي ومعيشته لا تختلف عن حالة ومعيشة الشعوب الأوربية في القرون الوسطى. وقد انتقد الشيوعيون عمل الحكومة في إصدارها تعليمات الوقاية ضد الغارات الجوية في الأيام الأخيرة، فكان إصدار مثل هذه التعليمات في ظروف إنسحاب القوات الألمانية من الإتحاد السوفيتي وزوال خطر الغارات الجوية أمر لا مبرر له.[٤٧]

كما احتج الحزب الشيوعي على السلطات المحلية، لعدم الإحتفال رسمياً بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس الجيش العراقي، وقد تركت الجهات الرسمية في العراق والقوات البريطانية المرابطة فيه مجالاً واسعاً للتحدث والتعليق، وقد أشارت معظم التقارير إلى أن السلطات البريطانية كانت وراء عدم الإحتفال بسبب إنشغالها بمحاور التقارب والتفاهم البريطاني السوفيتي سياسياً وعسكرياً.[٤٨] وبالوقت نفسه قد تضاءل نشاط الشيوعيين، وقد علّلوا أسبابه وفقاً لما يأتي:[٤٩]

١- التوقف عن إصدار المنشورات الشيوعية وغيرها بسبب قلة الورق.

٢- الإنتظار لما ستؤول إليه نتائج المعارك الدائرة في الإتحاد السوفيتي.

٣- الإنتظار عما يصدر عن سوء التفاهم المزعوم حصوله بين الحلفاء والإتحاد السوفيتي.

٤- النزاع والإنشقاق القائم بين الجماعات الشيوعية وفشل المساعي التي بُذلت لإصلاح التفاهم بينهما.

٥- موقف مديرية الدعاية والنشر تجاه الشيوعيين، ذلك الموقف الذي يزعمون بكونه يمنعهم من نشر كل ما من شأنه مناصرة الإتحاد السوفيتي أو الدعوة لها.

٦- رفض الحكومة لإقامة الإحتفال اللازم للذكرى الخامسة والعشرين للجيش الروسي ولجمع التبرعات لتوزيعها على الأعمال الخيرية الروسية.

وقد عثرت الشرطة على منشورات للحزب الشيوعي ضد العناصر المؤيدة لدول المحور، بحوزة لطفي حبيب الخوري - أحد موظفي السكك الحديد في الموصل - وقد أفاد لطفي بأن تلك المنشورات أُعطيت له من قبل علي الياسين - الطالب في دار المعلمين - وهذا بدوره قد حصل عليها من ذي النون أيوب، وقد أمر حاكم التحقيق في الموصل بتوقيفهم وتحري مساكنهم، كما عثر على نشرة (إلى الأمام) في مسكن علي الياسين.[٥٠]

وقد أكدت التقارير على أن كامل الچادرچي لا يرتبط بأي صلة بجماعة (إلى الأمام) وكان ينتقد نشراتهم المختلفة واصفاً إياها بالأعمال (الصبيانية) وإنتاج مستوى عقلية تلامذة المدارس، كما صرح بأن تحسين العسكري - وزير الداخلية - كان قد استوضح منه عن النشرات، وكان جوابه كذلك، وفي الوقت نفسه أبدى كامل الچادرچي إستغرابه عن كيفية إعتباره مسؤولاً عنها، وكانت المنشورات تعبّر عن لسان الحزب الشيوعي، وعن فشل الحكومة في معالجة الوضع الإقتصادي، ولاسيما ما يتعلق بالمواد الغذائية.[٥١] ويبدو كان الچادرچي واضحاً في توافقه مع سياسة الحكومة وعدم معارضتها.

في ١٠ نيسان ١٩٤٣ عثرت الأجهزة المختصة على منشور[٥٢] في شوارع بغداد بعنوان (إلى شباب العرب والمسلمين الغافلين)، جاء فيه:

(أيها الشباب، ما هو دينكم...، أين رايتكم...، أين وطنكم الذي تُفدون له أرواحكم، أين شهامتكم العربية، أين رايتكم المقدسة، أصبحتم الآن لا عرباً ولا إسلاماً

ولا لكم راية ولا أعرافاً ولا شهامة عربية، وأنتم صامتون!! أصبح اليهود.. أهل السيطرة عليكم، فهم معاونون مع (الإنگليز) على إهلاككم جوعاً، فإن هذه المجاعة التي حصلت بكم سببها من خمولكم، والعدو يريد أن ينزل الويلات في وادي الرافدين، ثوروا ثم ثوروا في وجه هؤلاء الفاسقين المتجبرين واسقوهم كأس الذل والهوان قبل أن يلهيكم بسياسته... ويأخذ جيشكم إلى ساحات القتل لكي يدافع عنه... إنهضوا ودافعوا... ولا تغرنكم الحياة الدنيا ولا يغركم الطمع)، وكان المنشور يحمل قصيدة شعرية كان منها:

يـــا فتيـــة العـــرب والأرزاء هالكـــة	والأمـــة اليـــوم تائهـــة في دياجيهـــا
هـل تحجمونـا وقـد جـد الزمـان ومـا	عـــاد التشـــوق بـــالأقوال يجـــديها
أم تبخلـــون بأرواحنـــا وقيمتـــها	أن تعـــيش وتـــاج المجـــد يعلوهـــا
تـــاالله مـــا العـــيش في ذل ومســـكنه	أشـهى مـن كـأس كـف المـوت تسـقيها
يـــا حبـــذا ثـــورة العـــراق ويعلنـــها	عـــزم الشـــباب ورافـــد الحـــرب يـــدريها
وغمـــرة الـــذل أن تطغـــى علـــى بلـــد	فلـــيس إلا صـــواح الســـفن تجلوهـــا

من جانب آخر، أثارت - التعديلات المقترح إدخالها على القانون الأساس - أحاديث كثيرة، لاسيما بين طبقة الشباب والحزب الشيوعي. وقد هاجم الحزب الشيوعي - بوجه خاص - التعديلات المقترحة الخاصة بجعل أمر إقالة الوزارة من صلاحيات الملك. وعلى الرغم من وجودها في دساتير بعض أنظمة الدول الديمقراطية الأخرى، ولكن لا يقرّون بصحتها، بحجة أن ذلك ينافي مصلحة الديمقراطية الصحيحة، ولابد أن يكون الملك على الحياد، على أن تمثل الوزارة الهيأة السياسية التي تحضى بالأكثرية في مجلس النواب. وأكد الشيوعيون على ذلك أنه إذا صادقوا على التعديل في القانون الأساس، سيكون بمقدور رجال السياسة - من كان منهم خارج الحكم أو المنتسبين منهم إلى حزب الأكثرية - إقناع الملك على إقالة الوزارة، الأمر الذي ينشأ عن ذلك إجراء إنتخابات، وعلى الصورة تتاح لهم الفرصة للمجيء إلى الحكم. وقد شدّد الشيوعيون على ضرورة إقرار الحياة الحزبية والإنتخابات وعدم تدخل الحكومة فيها، إذ اعتقد الشيوعيون أن مثل هذه الأحوال ضرورية للحكومة الديمقراطية، ويجب العمل بها بعد هذه الحرب، وإذا تم ذلك سيفتح الطريق أمامهم وأمام أي حزب إشتراكي ديمقراطي على الأقل للوصول إلى الحكم. ومن

الملاحظ أن التعبير عن هذا الرأي لم يكن مقتصراً على الشيوعيين، وإنما تعداهم إلى الشباب.(٥٣)

أقام الشيوعيون مظاهرة سلمية بمناسبة الإحتفال بافتتاح شارع الأمير عبد الله، وقد رادفها قيام كيفية عبد - زوجة الشيوعي عباس الترف الجماس - برفع علم كُتب عليه (على الحكومة أن تضع يدها على حاصلات المزارعين الإقطاعيين لتضمن قوت الناس)، فبادرت الشرطة إلى إلقاء القبض عليها وأودعت السجن، وقد اعترفت بأنها كانت متفقة مع زميلتها نجية أحمد - زوجة عباس الترنجي(٥٤) - على إقناع (الملّة) - المسماة وبرية - لإلقاء الأبيات الشعرية المستعملة (للنياح) في الإجتماعات النسائية العزائية في العراق أمام الوصي عبد الإله وتطالبه باتخاذ ما يؤمن حاجة الفقراء من الخبز. وقد أوقفت نجية أيضاً لإجراء التحقيق.(٥٥) ويبدو أن محاولات الشيوعيين لا تقف عند حد لإيصال صوتهم وإثبات وجودهم على الساحة السياسية في البلاد.

رغب الشيوعيون في الإشتراك في الإنتخابات النيابية المقبلة. وأشارت التقارير إلى أنّ الإهتمام بالإنتخابات النيابية من جانب الطامعين بالسلطة تبدو شديدة لإدخال بعض التعديلات على قانون الإنتخابات بشكل يساعد على إجرائها بصورة مباشرة، وكان الهدف الحصول على مقاعد نيابية تمثلهم. وقد باشر الشيوعيون ببث الدعاية بين أصحاب المهن والعمال وأصحاب الدكاكين الصغيرة على أن الإنتخابات المقبلة ستكون تجربة مغايرة للإنتخابات السابقة التي كانت تسير عليها الحكومة من قبل في ترشيح النواب الذين لا يمثلون سوى طبقة الأغنياء والملاكين.(٥٦)

وأكد الشيوعيون على ضرورة إعادة الحياة الحزبية في البلاد(٥٧) وتأسيس أحزاب جديدة، بالوقت الذي كان رؤساء العشائر في الألوية الجنوبية طالبوا بزيادة نسبة النواب منهم في المجلس، على أن التمثيل النيابي لتلك المناطق لا يوازي نسبة التمثيل المسموح بها لغيرها في المناطق الأخرى من حيث ثروة الواردات.(٥٨)

من جانب آخر، أحدث البيان - الذي أذيع من موسكو في ٣٠ أيار ١٩٤٣ بصدد حل الأحزاب الشيوعية - دهشة كبيرة في الأوساط الإجتماعية، وصدمة عنيفة للشيوعيين التقدميين، وقد اعتبر الرأي العام لهذا البيان علاقة بما تضمنته رسالة روزفلت الموجهة إلى

المارشال ستالين - رئيس الإتحاد السوفيتي - وكان التصريح الأخير الذي حث فيه كافة الشيوعيين في العالم بضرورة التماسك والتعاون مع حكوماتهم في المجهود الحربي لدحر الألمان والقضاء عليهم، ما هو إلا دليل على إتحاد السوفيت مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فقد كان لهذا النبأ صدى إستحسان لدى الرأي العام.[٥٩] ويبدو أن حل الأحزاب الشيوعية ما هو إلا نتيجة للسياسة البريطانية، فضلاً عن رسالة روزفلت إلى ستالين بهذا الصدد.

وقد رحّبت الحكومة العراقية بهذا البيان، أكدت على أن كل حركة مخالفة يقوم بها أشخاص تحت ستار الشيوعية، تعتبر معارضة بصورة مباشرة لنداء ستالين.[٦٠] وقد تحدث الشيوعيون[٦١] في العراق عن حل الأحزاب الشيوعية، وكان ما صدر عنهم بهذا الصدد ينحصر في أن ما تستهدفه موسكو في القرار إلزام توقف الشيوعيين عن مقاومة ومعارضة الرأسمالية، والتجنب عن كل حركة من شأنها التأثير على المجهود الحربي، ولابد أن يكون الحديث على سحق الفاشية ووضع حد للأعمال الإستفزازية التي تقف ضد الديمقراطية ومنهاجها. وكان القرار من جانب السوفيت لا يعني أن الكفاح في سبيل الحقوق الفردية سيتوقف.[٦٢]

أصدر الشيوعيون (المعتدلون) - ومعهم أتباع كامل الچادرچي من الحزب الوطني الديمقراطي وجماعة (إلى الأمام) - بياناً عبروا فيه عن إرتياحهم من الإجراءات التي اتخذتها السلطات المختصة ضد عبد الله مسعود وأوامر التوقيف بحق عبد الفتاح إبراهيم وذي النون أيوب وفائق القشطيني وسليم طه التكريتي وعبد الأمير أبو تراب وعبد الرحيم شريف، ومن الواضح أن إنتقادات كثيرة وُجهت إلى السلطة من جانب الشيوعيين عن هذه الإجراءات. وقد زعم بعض الشيوعيين أن بين موظفي مديرية التحقيقات الجنائية عناصر مناوئة تضغط على مؤيدي الحلفاء. وعلى إثر إلقاء القبض على عبد الله مسعود وغيره من زملائه ليلة ٢٧/٢٦ أيار ١٩٤٣ وُزعت في جهات مختلفة من بغداد، منشورات صادرة عن الحزب الشيوعي العراقي ومذيلة بتوقيع فهد، وهو الإسم المستعار ليوسف سلمان يوسف، الأمر الذي دعى دائرة التحقيقات الجنائية قيامها بالتحري، وقد استطاع بعض المراقبين من دائرة التحقيقات إلقاء القبض على أحد الموزعين على دراجة هوائية.[٦٣]

صدرت بعض الإنتقادات على المقال الصادر في (صوت الأهالي) في ١٣ حزيران ١٩٤٣، بالوقت الذي كانت فيه السلطات الحكومية حذِرةً من القيام بأعمال مضادة. وقد طالب الشيوعيون بتنفيذ النقاط الآتية:(٦٤)

١- الكف عن السخرية بالناس وخداعهم بالبيانات الفارغة والعمل فوراً على توفير الخبز الذي أصبح نادراً وبأثمان تتناسب ودخل الطبقات الكادحة، ووضع تسعيرة مُرضية لكافة البضائع.

٢- وضع اليد على حاصلات الإقطاعيين فوراً قبل أن يتم تهريبها.

٣- إسقاط الحصانة النيابية عن أعضاء مجلس الشيوخ والأعيان الذين يحتكرون المواد الغذائية وغيرها، وطرد الموظفين المتعاونين معهم.

٤- إطلاق سراح جميع الديمقراطيين والشيوعيين الذي اعتُقلوا على إثر حوادث سابقة، والكف عن مضايقة الشرطة للعناصر الوطنية التقدمية.

لقد كوّن العديد من الناس فكرة عن ماضي الحزب الشيوعي العراقي وأعماله، وقد اعتبروا المباديء الشيوعية والإشتراكية - وكل مبدأ على غرار هذين المبدأين - ما هي إلا قوة هدّامة تستهدف الطبقة المُثرية وأصحاب الأملاك والتجار وغيرهم، كما تعمل على تشويش الأوضاع الإجتماعية في الحكومات النظامية. ولهذه الأسباب فقد رحّب البعض من الناس بحلّ الأحزاب الشيوعية مهما كان شكلها، دون أن تعرّض - تلك الحكومات - نفسها إلى الإنتقاد أو إتهامها بالإحتلال، أو تعرض علاقات الأمم إلى خطر ما من جراء إجراءاتها بهذا الصدد. ويرى العديد من هؤلاء ما يؤيد رأيهم هذا في الإجراءات التي اتُّخذت بحق عبد الله مسعود وتوقيفه بعد أن اعترف بكتابته لهذه المنشورات وتوزيعها، وقد عُثر في داره على أوراق ومخابرات كثيرة ضُبطت بعد إجراء الفحص والتدقيق، وكان أهم ما ضُبط بين تلك الأوراق (منهاج حزب اليقظة الديمقراطي)، كما تم توقيف الأشخاص المدونة أسماؤهم أدناه لعلاقتهم بطبع وتوزيع النشرة (اليقظة العربية والإتحاد العربي والسبيل إلى تحقيقها)، فضلاً عن تشكيل (حزب اليقظة):(٦٥)

عبد الله مسعود

يحيى قاسم	من موظفي مديرية السكك الحديدية
عزيز هادي	عامل مطبعة
صفاء مصطفى	مدرس في مدرسة الفنون الجميلة
كاظم كشوان	محامي
موسى حسين	محامي
لبيب توفيق	من موظفي وزارة المواصلات والأشغال
هانري مرمرچي	من موظفي مديرية السكك الحديدية
يوسف زلخة	من موظفي مديرية السكك الحديدية
ناظم الزهاوي	مدير أحوال القاصرين
يعقوب كوهين	طالب في كلية الطب
عزيز شريف	الحاكم

وكان من المشاركين مع عبد الله مسعود في إثارة روح السخط بين الناس والإيحاء إلى النسوة اللواتي حاولن التظاهر يوم إفتتاح الشوارع:[٦٦]

داود الصائغ	محامي
عباس الترف	صاحب حانوت
خيري عباس الترف	
وديع طلبة	كاتب في فندق مود
زكي محمد بسيم	كاتب في لجنة إسالة الماء
نعيم طويق	من مستخدمي جريدة الزمان
غضبان حمزة	عامل في الشالچية

عباس بلال عباس	معلم في ثانوية الحلة
حسين عباس الكرباسي	معاون ملاحظ في أمانة بغداد

وخلال التحقيق كان عبد الله مسعود صريحاً في إفادته واعترافاته حينما قال إنه لا يتوافق مع نظام الحكم القائم في البلاد أو التعاون مع البريطانيين، وقد صرح بأنه وطني النزعة، وكما اعترف بكتابة وطبع النشرات، فضلاً عن تشكيل حزب النهضة، وقد صرّح عبد الله مسعود بأن تشكيله جاء نتيجة لبعض الإجتماعات التي كانت تُعقد في منزل يحيى قاسم، وبحضور الأسماء آنفة الذكر، وقد صرح عبد الله مسعود بأنه بعد أن تم الإتفاق على منهاج الحزب ووضع لائحته إتفق مع صفاء مصطفى على مراجعة كامل الچادرچي، وطلبوا موافقته وتعاونه، إلاّ أنهما خابا في مسعاهما إذ استخف بفكرتهما الچادرچي.[٦٧]

وقد اتُّهم عبد الله مسعود بمحاباته للألمان والعمل لصالح رشيد عالي الكيلاني، تحت ستار الشيوعية، كما كانت المنشورات - وغيرها - الصادرة من قبل عبد الله مسعود وزملائه ظاهرها (شيوعي)، وكل شيء فيها يتم عن روح وحركة شيوعية، فمنهاج حزب النهضة إذا استثنينا منه ما يتعلق بالمواعيد المقطوعة للأكراد حول الحكم الذاتي، كان الهدف منه إيجاد الوسائل لخلق النزاع والإختلاف بين الحكومة والشعب، وخاصة بين الطبقات الفقيرة.[٦٨]

كان رأي الحكومة بالشيوعيين - أمثال عبد الله مسعود - بأنهم أناس (فوضويين) ومناوئين لأية حكومة، وأكدت بأنهم ليس لهم سياسة معينة، ما عدا خلق الإضطرابات، كما أنه ليس لهم مسؤول، على الرغم من أن في السابق كان نشاطهم بدافع التحمس لكل ما هو مصدر روسي ضد الحكومة البريطانية، وفي الأيام الأخيرة صاروا جهراً ينتقدون الحكومتين العراقية والبريطانية، وكان البيان الأخير- الصادر في موسكو بحل الأحزاب الشيوعية - صدمة، مما جعلهم في حيرة من أمرهم،[٦٩] بالوقت الذي كان للحزب الشيوعي العراقي نشاطاً واسعاً ومؤثراً في الساحة السياسية في العراق من خلال وسائل الإعلام، والتي تمثلت بالشرارة.

جريدة الشرارة:

وُزعت في بغداد ١١ كانون الثاني ١٩٤٣ ملحق بـ(الشرارة)[٧٠] للحزب الشيوعي

العراقي، وهي من ثمار جهود عبد الله مسعود، وقد تضمن موضوع الغلاء والإحتكار للمواد الغذائية. وكان اتهامها إلى حكومة نوري السعيد بالوقوف مكتوفة الأيدي أمام هذه الحالة دون أن تعمل على تنفيذ إجراءاتها بحق أعضاء الطابور الخامس الإقتصادي.(٧١) وطالبت الشرارة بضرورة الخروج بمظاهرة سلمية والمناداة بتوفير الخبز ومعالجة ما يقاسيه الشعب من الويلات والمتاعب المتأتية من استغلال المحتكرين بما فُرض من أسعار فاحشة على المواد الضرورية، كالخبز والدهن والسكر والقماش، والتي أمست محتكرة ومخزونة لدى أفراد قلائل، بالوقت الذي أوعدت الحكومة - وعلى لسان صالح جبر وزير المالية - باستخدام التدابير ضد المحتكرين، إلا أنها لم تفِ بوعدها، الأمر الذي أكدت فيه الشرارة على ضرورة إستعمال كافة الوسائل المشروعة بإقامة المظاهرات تحت شعار (الخبز أولاً وسَوق المحتكرين إلى المعتقلات والسجون ثانياً).(٧٢)

أعلنت الكوادر المشرفة على إصدار نشرة "الشرارة" عن نفاذ الورق. وقد طالب البعض منهم مساعدة كامل الچادرچي بتزويدهم بكميات من الورق، إلا أنه كان في وقتها بحاجة إلى الورق لإصدار جريدته، فكان فقدان الورق سبباً في عدم إصدار "ملحق" خاص بالشرارة بمناسبة إحتفال الجيش "الأحمر"(٧٣) بذكراه السنوية الخامسة والعشرين، كما كان السبب في تعطيل الشرارة نفسها أيضاً. وقد أصدر الحزب الشيوعي بياناً بغلق الشرارة جاء فيه:

كان لانعدام آثار الديمقراطية وحرية الرأي والإجتماع وانعدام الحياة الحزبية في السنوات الماضية في هذه البلاد، حفزَنا لإصدار الشرارة - لسان حال حزبنا - للتعبير عن سياستنا الداخلية والخارجية، وعما يشعر به الشعب العراقي من حاجات ومطالب، ولا ينكر أحد أن الشرارة كانت سلاحاً ماضياً ضد الرجعية يخيف الخونة على اختلاف أشكالهم وألوانهم لأنها كانت تصور الصدق والصراحة وتتمشى على سياسة واضحة نقية تدافع عن حقوق الشعب وتعبّر عن مشاعره. فإذا تأخرت عن الصدور قليلاً ألحق الناس بالسؤال عنها، وهذا وحده دليل كافٍ لتبيان مكانة الشرارة، ومن ثم مكانة الحزب الشيوعي العراقي في قلوب الجماهير... إن الحزب الشيوعي العراقي أخذ يشعر في الأيام الأخيرة بأن بعض العناصر الرجعية من ذوي الإحتكار (النازية) علناً في السابق وسراً في الوقت الحاضر،

وخاصة في سلك الشرطة جعلت تتخذ من الشرارة أداة تستفز بها الحكومة ضدنا... إننا لم نحرض يوماً ما الشعب على الحكومة، بل بالعكس، إننا من دعاة تعزيز مكانتها بين الحكومات المنظمّة إلى جبهة الدول الديمقراطية، ونقدُنا إياها في السابق كان نقداً نزيهاً... إن الشرارة في بحر هذه السنين التي صدرت فيها شددت على النقاط الآتية:(٧٤)

١- تأمين خبز الشعب.

٢- إطلاق الحريات الديمقراطية من عقالها.

٣- مكافحة (النازية) وإخراج مؤيديها من الدوائر الحكومية من "النازيين" الخطرين.

وإذا تأملنا - بعد ذلك - نرى أن الحكومة عازمة - كما يظهر - على تحقيق هذه المطاليب بالدلائل الآتية:

أ - إن صدور قانون تنظيم الحياة الإقتصادية أرعب المحتكرين فولّوا الأدبار، فما على الحكومة إلا أن تلاحقهم وتطاردهم مطاردة فعالة، فتقطع دابرهم وتخلص شعبها من جرائمهم. فالسوق يهبط وفوضى الأسعار تتلاشى.

ب - لا يُنكر بأن الحكومة قد سمحت ببعض الحريات الديمقراطية، فالصحف والمجلات - كافة - تستطيع أن تكتب ما تشاء لحدٍّ ما، وهذه حسنة أخرى تسجلها الحكومة.

ج - إن الحكومة قد سبق لها أن ساقت عدداً غفيراً من مؤيدي الألمان والطابور الخامس إلى معتقل الفاو، وعلى الحكومة وعلينا يقع العبء الباقي في مراقبة هؤلاء الجواسيس وفضح نواياهم ودعاياتهم اليومية الخفية.

د - قامت الحكومة بعمل آخر نسجله لها أيضاً، هو إطلاق سراح بعض العناصر الديمقراطية من المعتقل.

وما نبتغيه من الحكومة هو إطلاق سراح الآخرين مع من اعتقلتهم السلطات في الفاو، أمثال حميد مجيد ورفاقه، والسماح بوصول الكتب والنشرات المعادية للفاشية والنازية، وعدم وضع أية رقابة عليها.

في ليلة ٨/٧ آذار ١٩٤٣ عثرت دوريات الشرطة الخاصة على نشرة شيوعية صادرة عن جماعة الشرارة في بعض الأماكن من بغداد. وقد تمكنت الشرطة من القبض على أحد موزعيها، وقد جاء في النشرة - التي كانت عبارة عن (ملحق الشرارة) - بأن الحزب الشيوعي العراقي - وعملاً بنداء ستالين القاضي بحل (الكوفترن Covetrin)[٧٥] - وبناء على إظهار الحكومة نياتها الحسنة تجاه الشعب، وعلى الرغم من نشاط بعض العناصر المؤيدة للألمان في دوائر الشرطة في مطاردة الأحرار، فقد تقرر غلق (الشرارة) من الآن فصاعداً، وبناءً على هذا القرار وُجّه نداءٌ إلى (رفاقه) والشعب ناشدوهم فيه التعاون مع الحكومة وكتلة الشعوب المتحدة لمحاربة الفاشية.[٧٦]

وبناءً على الظروف الناشئة عن حل الكوفترن الأممية الشيوعية أو إطلاق سراح بعض المعتقلين الديمقراطيين وعقدها النية على إطلاق سراح الباقين، قررت االجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بإجماع الآراء غلق جريدة الشرارة.[٧٧] كانت هذه التضحية من الحزب الشيوعي العراقي دليل عملي على حسن نياته تجاه الحكومة، كما أنها في الوقت نفسه ضربة للعناصر التي تريد أن تتخذ من الشرارة أداة تستفز بها الحكومة ضد المنظمة الشيوعية كمقدمة لتعكير العلاقات بينهما.[٧٨]

من جانب آخر، أمل الشيوعيون - ومن خلال مساعيهم - إلغاء قرار غلق مجلة (المثل العليا) التي كانت تتبنى أفكار الحزب الشيوعي المناهضة للسلطة الحاكمة. كما عقدت جماعة ذي النون أيوب إجتماعاً لأعضاء مجلة (المجلة) وأعضاء مكتبة (الأحرار) ومكتبة (بغداد)، وكان هدف الإجتماع للمداولة في كيفية توفير بعض المبالغ لتسهيل مهمة إرسال بعض الكتب إلى خارج العراق. وقد اتفق الأعضاء على رفع بدلات إشتراكهم الشهري بضعفين، إلا أنّ معارضة واسعة حصلت على أساس عدم وجود مبرر لشراء الكتب من الخارج طالما أنّها معرضة للمصادرة من جانب السلطة.[٧٩]

قرر أتباع داود الصائغ إصدار نشرة خاصة بإسم (القاعدة)، وقد أشارت التقارير إلى حدوث إنشقاق أدى إلى إنقسام أتباع الصائغ إلى فريقين بسبب ترشح داود الصائغ لسكرتارية شؤون نشرة (القاعدة)، وقد عارض يوسف حسقيل ونعيم رجوان وأكّدا على بقاء السكرتارية شاغرة أولاً، ومناهضة اليهود ثانياً. وقد عبّر داود الصائغ عن استيائه من

رؤية الأعضاء وطروحاتهم،[٨٠] والتي لا تتوافق مع سياسة السلطة الحاكمة وفق معطيات المرحلة والصراع الدولي وانعكاسه على الوضع الإقتصادي في البلاد.

ثالثاً: الحياة الإقتصادية:

لقد طرأ إرتفاع باهض في الأيام الأولى من عام ١٩٤٣ على أسعار المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية، ومنها الحنطة والشعير، والتي كانت تباع خلسة، إذ بلغ سعر الطن من الشعير ٢٤ ديناراً، وآخر من الحنطة ٦٠ ديناراً، وكان سبب الإرتفاع قيام السلطات البريطانية بشراء ونقل الحبوب إلى إيران لتجهيز القوات السوفيتية والإيرانية. وقد سخر العراقيون من الإتفاقية البريطانية الأمريكية، والتي تنص على تجهيز إيران بالحبوب اللازمة، على أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع إيصال تلك الحبوب إلى إيران، نظراً لقلة وسائط النقل البحرية المتبقية لديها ووجود الغواصات الألمانية في البحار، وكذلك الصعوبات في تهيئة المواد الغذائية المطلوبة للهند.[٨١]

وقد استمر الإرتفاع بصورة تدريجية حتى بلغ سعر الطن الواحد من الشعير - يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٣ - (٥٢ ديناراً)، وفي لواءي كركوك وأربيل (٧٠ ديناراً). وقد أشارت المصادر إلى أن السبب كان قيام الأجهزة المختصة بشراء كميات كبيرة من الشعير وتصديرها إلى تركيا وإيران بموجب الإتفاقية المعقودة مع الحكومة العراقية بهذا الصدد.[٨٢]

لقد تذمرت أوساط عديدة من المجتمع بسبب الأسعار وارتفاعها، وقلة كميات الطحين، مما ولّد شعور الإستياء من الحكومة - بشكل عام - ومن مديرية التموين بصورة خاصة. وأشارت التقارير الحكومية إلى أن الحزب الشيوعي ومروّجي الدعاية المضادة قد استغلوا الحالة، فذهب الكثير منهم إلى إثارة الشغب والأراجيف ضدها.[٨٣]

كما تشكّى المجتمع من إرتفاع أسعار الشخاط الذي بلغ (١٦) فلساً للشخاطة الواحدة من علامة النجمة و(١٢) فلساً للشخاطة الواحدة من الأنواع الأخرى بعد أن كانت الأولى بـ(٦) فلوس وغيرها بـ(٤) فلوس.[٨٤] كما ارتفعت أسعار المواد المعيشية بالوقت الذي كانت فيه توجهات الحكومة تعمل على تخفيض حصة المستهلك من السكر إلى نصف الكمية المقررة. وبالوقت نفسه تقدمت السلطات البريطانية بطلبات إلى الحكومة العراقية بتزويدها بالمواد الغذائية.[٨٥]

ويبدو ان الهدف البريطاني من مضايقة الشعب العراقي إقتصادياً هو حمل أبنائه على تسجيل أسمائهم للخدمة العسكرية لسد النقص الحاصل في قواتهم المراد تهيئتها في العراق.

بادرت الحكومة بتوزيع الطحين الأبيض على الخبازين وتحديد أسعار الأقمشة، نتيجة للإستياء الشعبي العام في البلاد على الوضع الإقتصادي، وقد تركت إجراءات الحكومة إرتياحاً بين الناس وإعادة الثقة نوعاً ما بإجراءاتها.(٨٦) ويبدو أن مبادرة السلطة الحاكمة كان الهدف منها ترسيخ الثقة بقرارات الحكومة وإمكانياتها عن توفير ما يحتاجه الشعب.

وعلى الرغم من إختلاف الآراء - بين المجتمع - حول شؤون التموين وطريقة تجهيز الموظفين بالمواد الغذائية، فكانت الحكومة تأمل بهذه الطريقة التي تدلّ على نيتها للسيطرة على بقية المواد الضرورية، ولاسيما الجلود والأحذية. وكان هنالك بعض المعارضين مازالوا يسخرون من الفكرة، مستندين إلى أسعار البازة واليشماغ وبعض الأقمشة القطنية الأخرى التي سبق أن حدّدتها الحكومة ولكن لا يلتفت أحد إلى ذلك بالتحديد، كما ولم تُتّخذ أية إجراءت ضد الذين خالفوا الأوامر ورفعوا أسعار المواد على الأسعار المحدّدة.(٨٧) ويبدو أن عدم مبادرة الحكومة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتحديد الكميات التي تُشترى من هذه المواد، فإن الكثير بادر إلى شراء كميات كبيرة منها - تزيد على احتياجاتهم الحقيقية - أما لغاية خزنها للضرر بالآخرين، أو الإحتفاظ بها وبيعها بأسعار باهضة في المستقبل.

وكانت حجج التجار - ولاسيما اليهود منهم - حول إرتفاع أسعار البضائع في الأسواق المحلية كان بسبب قلة بواخر الشحن بين العراق والهند، واقتصار نقل البضائع على السفن الشراعية الأهلية التي سيطرت عليها السلطات الحكومية لاستخدامها في الشؤون العسكرية المستعجلة، فضلاً عن غرق بعض البواخر البريطانية في الخليج العربي، التي كانت محملة بالبضائع والمؤن إلى العراق، وهذا أدى إلى إرتفاع أسعارها في البلاد.(٨٨)

وقد عمّ التذمر بين أوساط المجتمع العراقي من جراء إستمرار إرتفاع الأسعار بشكل عام واللحوم بكافة أنواعها بشكل خاص، والذي زادت أسعاره إلى الدرجة التي أصبح معها اللحم غير قابل التحصيل إلا من جانب الطبقة الثرية. وقد عزى القصابون حركة الشراء التي قام بها الجيش البريطاني والبولوني. وقد اقترح الشيوعيون خفض الأسعار من خلال مبادرة الحكومة بمفاتحة السلطات البريطانية بحصر حركة شراء اللحوم والسيطرة

عليها، فلابد من تقليل المقدار اليومي الذي يوزع منه على الوحدات العسكرية وتسمية بعض الأيام التي لا يؤكل فيها، على أن تشمل هذه القاعدة المدنيين أيضاً.(٨٩)

وقد تلقّى العراقيون أوامر الحكومة بتعيين أسعار ثابتة للشعير في الأسواق المحلية وبتصورات مختلفة، فمنهم من رأى أن تلك الأسعار جيدة تتناسب كثيراً والحالة الإقتصادية على أنها كانت متناسبة - على وجه التقريب - مع الأسعار التي كانت رائجة في الأسواق حينما صدر البيان الرسمي بهذا الصدد، والقسم الآخر ممن يهمهم أمر الشعير بشكل مباشر أصبحوا كثيري الإهتمام والتفكير بحالة الفلاح. وكان سؤال الشيوعيين كيف يستطيع الفلاح - الذي لا يملك إلا أطناناً معدودة من الشعير - أن يعتمد عليها في معيشته، ويواجه الزيادة الكبيرة التي طرأت على لوازم المعيشة الأخرى، في الوقت الذي تجبره السلطات الحكومية على بيع ما عنده من الشعير وبالأسعار المقررة من قبل الدولة، وبالتوافق مع السلطات البريطانية التي تبتغي كسب أرباح طائلة من وراء بيع الشعير في تركيا وإيران وسوريا وفلسطين، وبأسعار باهضة، وعلى سبيل المثال كانت أسعار الشعير في تركيا تبلغ الثمانين ديناراً - تقريباً - للطن الواحد، وكانت الحكومة العراقية - أو شركة التعاون التجاري للمملكة المتحدة - تربح كثيراً من الفرق في الأسعار، بينما كانت مثل هذه الأرباح ستبقى للمزارع العراقي أو التاجر فيما لو سُمح له بتصدير حبوبه بحرّية، بدلاً من شرائها لحساب البريطانيين.(٩٠)

وقد أصبح الوضع الإقتصادي في حالة الإرباك وعدم سيطرة السلطات على أسعار المواد الضرورية للشعب. فعلى صعيد التموين فقد ظهر نقص في كميات الخبز الواجب عرضها في الأسواق، بينما باع الخبازون كميات كبيرة من الطحين المخصص لهم قبل خبزه، وإن أصحاب المحلات يشترون كميات كبيرة من المخابز مباشرة قبل أن تفتح أبوابها للناس، وذلك لإعادة بيعه من قبلهم بكميات صغيرة ومتفرقة وبأسعار تزيد على الأسعار المقررة.(٩١)

وكان لابد من إصدار الأوامر الرادعة من السلطات الحكومية لمنع هؤلاء من التحرش بالأسواق، ولابد من تقديم لائحة قانون التموين إلى البرلمان لكي يعم الإعتقاد بين الناس بأن الحكومة تضع يدها على السمن والشاي والصابون والرز والحبوب بصورة عامة والشخاط والأقمشة القطنية بكافة أنواعها.(٩٢)

وقد أشارت التقارير - بهذا الصدد - إلى أنها كانت السبب في تقليص نشاط المضاربات التجارية وهبوط الأسعار قليلاً بصورة عامة، ومع هذا فقد عبّر الشيوعيون عن مخاوفهم من عدم إتخاذ الإجراءات المقتضية ضد المستغلين والمحتكرين بعد التصديق على القانون.(٩٣)

وعلى الرغم من عدم وقوف الشعب على حقيقة مضمون قانون تنظيم الحياة الإقتصادية في البلاد، ومدى شموله وتأثيره على الوضع الإقتصادي، فإن التحدث عنه والتعليق على نتائج معقولة على الأسواق كان كثيراً. فالعقيدة السائدة بين الناس - حسبما يظهر - هي أن القانون قد أُعدّ لضبط أسعار جميع المواد الضرورية للعيش، سواء كانت المحلية منها أو المستوردة، وإن الحكومة كان في نيتها تأمين أية مادة ترى أمر السيطرة عليها ضرورياً، فضلاً عن إستيراد البضائع وبيعها بأسعار محدودة، وعلى هذا الأساس عبّر الشيوعيون عن ارتياحهم حينما قرأت لا ئحة القانون على مجلس النواب، بالوقت صار فيه التجار والمضاربون في الأسواق قلقين من الوضع، وقد أثر فيهم الخوف بحيث هبطت أسعار البضائع بصورة عامة وتباطأت حركة البيع والشراء. وما هو جدير بالذكر أن قسماً كبيراً من أعضاء مجلس النواب الذين هم تجار وملاّكين فيشملهم تأثير هذه اللائحة إذا ما أصبحت قانوناً، ولذلك فإنهم قد يعارضون تنفيذ أحكامها أثناء عرضها للمناقشة في المجلس، الأمر الذي جعل لدى المجتمع حدساً أن لا تتم المصادقة عليها.(٩٤)

وقد أكد كامل الخضيري لبعض التجار أن توفيق السويدي قال بأن قانون تنظيم الحياة الإقتصادية سوف لا ينفذ حتى لو تمت المصادقة عليه، والسبب أنه لا توجد دائرة في البلاد تستطيع تنفيذ جميع أحكامه، وقد عبّر الناس عن إرتياحهم لإصدار اللائحة واحتمال تطبيقها.(٩٥)

كان الوضع الإقتصادي وتداعياته على المجتمع أدى إلى تعرض أبناء العشائر على تفرعات الخط الحديدي بين السماوة والناصرية وتخريبه، وقد أفاد الشيوعيون بأن التخريب كان من أعمال رؤساء العشائر من الذين عارضوا الحكومة في أمر السيطرة على الحبوب.(٩٦)

ويُستدل من التقارير الواردة إلى الجهات الرسمية أن التذمر من رداءة نوع الخبز الإعتيادي في بغداد، يكاد يكون شاملاً وإن مقياس خلط الطحين المختص، أصبح موضوع

الغش والتلاعب، ولم يقتصر التذمر على مقدار خلط الطحين الذي أصبح موضوع الغش والتلاعب حسب، بل تعدّاه ليشمل الخبازين والخبازات، وذلك بسبب بيعهم الطحين المخصص للخبز ليحرم ذلك الطبقات الفقيرة من تناوله.(٩٧)

إن لائحة قانون تنظيم الحياة الإقتصادية الموجودة في المجلس النيابي والمقالات التي نشرتها الصحف المحلية حول القانون ونتائجه، كان لها تأثير على الحالة في الأسواق، مما أدى إلى نزول الأسعار إلى ٢٠٪ - أحياناً - بالنسبة للأقمشة والصابون وأدوات الحلاقة والشخاط، بينما هبطت أسعار الرز إلى نسبة ١٠٪، وقد بقيت أسعار السمن كما هي. وعلى الرغم من خوض المضاربين من نتائج مفعول القانون الجديد، فإن هناك الكثير ممن يشككون في إمكان حصول المصادقة على اللائحة، وجعلها قانوناً، وذلك بسبب إرتباط معظم أعضاء مجلس الأعيان بالأسواق وأسعار موادها، ولهذا كان المتوقع حصول معارضة شديدة على تعديل مواد اللائحة. وقد استند أصحاب الرأي على ما نُشر سابقاً من العديد من القوانين والأنظمة، والبيانات، والتي كانت في غاية الشدة، إلا أن التجارب قد دلّت على أن أمر المصادقة على قانون ما لا يُستدل منه إستقرار النية على تنفيذ أحكامه. ولقد أشير - بهذه المناسبة - على أنه في الوقت الذي كان من السهل على المسؤولين إتخاذ الإجراءات الصارمة ضد (أعضاء الطابور الخامس الإقتصادي) لم يظهر لحد الآن. إنّ أحداً من هؤلاء قد نال جزاء ما يستحق. وقد بادرت الحكومة على تسجيل كافة واردات الرز الموجود في مراكز الإستهلاك ووضعت اليد عليها.(٩٨)

ورغم كل محاولات السلطة الحاكمة لاستقرار الوضع الإقتصادي في البلاد، إلا أن أحاديث التموين بقيت دائرة بين الناس في كافة الأندية والمجالس، وينتظر الشعب المصادقة على قانون تنظيم الحياة الإقتصادية الجديد والإجراءات التي ستتخذها الحكومة بموجبه، ولاشك أن هناك شعور قوي بأمل تحسن الوضع بشكل ملموس في المستقبل القريب، وقد نشط الشيوعيون في الآونة الأخيرة في محاولة فهم وإقناع الناس على تقديم العرائض للحكومة عن تصرفات المحتكرين والمضاربين، وحث السلطة على معاقبتهم، وقد ظهرت صور لبعض العرائض على صفحات جريدة (صوت الأهالي). ومن الجدير بالذكر، فإن كامل الچادرچي كان قد أحجم - في باديء الأمر - عن نشرها في جريدته، غير أن زكي

أحمد - الموظف في لجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد - إستطاع التأثير على الچادرچي وحمله على نشرها في الجريدة.(٩٩)

وقد كانت مناقشات مجلس النواب حول الوضع الإقتصادي وآراء الناس، فضلاً عن العرائض التي نُشرت على صفحات الصحف، كان لها أثراً بالغاً - كما جاء في التقارير المختصة - إلى بقاء المضاربين خارج ساحة الأسواق، مما أدى إلى هبوط في أسعار بعض البضائع - كالقماش والخردوات من أدوات الحلاقة وما شابه ذلك - من جانب آخر إنتقد المجتمع إدارة توزيع السكر في الألوية إنتقاداً شديداً بسبب قيام بعض رؤساء العشائر بتهريب كميات السكر المخصص للتوزيع على أفراد عشائرهم، وإرساله إلى بغداد، حيث يباع الكيس الواحد منه خفية بما لا يقل عن الـ ٦٠ ديناراً،(١٠٠) كما أن هناك تواطؤ بين السلطات المختصة في الألوية وموظفي التموين من جهة، وبين مزارعي الحنطة من جهة أخرى يسلم بموجبه المزارعون الحنطة من النوع العادي بدلاً من الحنطة الجيدة.(١٠١) وعلى هذا الأساس إستحسن الناس قدوم الخبير البريطاني في شؤون التموين في مصر لاستلام إدارة التموين في العراق.(١٠٢)

كما يُستدل من التقارير المختصة بأن صدور الأوامر الرسمية القاضية بإيقاف توزيع السكر على أصحاب المقاهي وحوانيت الحلويات من جانب مديرية التموين قد أوجبت إرتياح الناس، إذ كان المعتقد بأن أغلب ما كان يوزع على هؤلاء من السكر كان يباع بصورة خفية على الأهالي بأسعار باهضة، وتزيد التقارير الواردة حول شؤون التموين بأن كميات لا بأس بها من الطحين - الذي يوزع على الخبازين - يباع أيضاً، وكان قرار توزيع طحين الشعير بدلاً عن طحين الحنطة سبباً لامتعاض الناس واستيائهم، وكان الهدف توفير كميات من طحين الحنطة وبيعها إلى القوات البريطانية والبولونية. وقد بادرت الحكومة إلى طمأنة الناس بتحسن الوضع حينما يتم الحصاد المقبل، وقد اتخذت الحكومة إجراءات مقتضبة بموجب القانون الجديد.(١٠٣)

وعلى الرغم من متابعة السلطات المختصة وتصريحات الحكومة، إلا أن أسعار المواد الغذائية إرتفعت، ولاسيما الخضروات منها والفاكهة والبيض، وقد أفادت التقارير بأن الشيوعيين - ولاسيما أصحاب الصناعة والعمال في السكك الحديد - قد نشطوا في إعداد

مضبطة إلى جريدة (صدى الأهالي) تتضمن الشكوى من إرتفاع الأسعار. وقد ورد في التقارير على أن لكل من خدوري خدوري ويحيى قاسم كان لهم اليد في هذه الحركة، كما وإن مضبطة أخرى مماثلة قد أُعدّت من جانب لفيف من طلاب كليات الحقوق[١٠٤] والطب والصيدلة برئاسة أمينة الرحال[١٠٥] لتقديمها إلى رئيس الوزراء، وقد بادرت الحكومة إلى طمأنة الناس على تحسن الوضع، كما عقد الكثير من العراقيين آمالهم على أن حركة إنتقال قسم من القوات البريطانية في العراق ستؤدي حتماً إلى تحقيق وطأة الحال إلى حد كبير في كافة نواحي الحياة.[١٠٦]

تطلع الشيوعيون كثيراً إلى بوادر الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لتنفيذ قانون تنظيم الحياة الإقتصادية، وأعطوا لأنفسهم آمالاً بأن ذلك سيؤدي إلى هبوط ملموس في تكاليف المعيشة، على أن هناك من تناول الموضوع بشيء من الإنتقاد المبني على أساس غير واضح.[١٠٧] ويبدو أن القانون - بشكله الحالي - لم يراعِ مصلحة الشعب، وإنما مصالح التجار وكبار الملاكين.

وقد أشار صالح جبر - وزير المالية - بخطابه في مجلس النواب إلى الأسعار الباهضة المدفوعة عن البضائع المستوردة للعراق خلال سنة ١٩٤٢، وإلى ما أعقب ذلك من الإرتفاع الذي طرأ على أسعار البضائع المحلية، سواء ما كان بالجملة منها أو بالمفرد. وقد اتخذ الشعب منه دليلاً على عدم إتجاه نية الحكومة لفرض الرقابة الفعالة على الأسواق وضبط أسعارها، وهذا كله فضلاً عن الآراء القائلة بأن القانون موضوع البحث سوف لا يوضع حيز التنفيذ قبل مضي ثلاثة أشهر، وما يجدر التنويه به بهذا الصدد هو أن الشعب قد عبّر عن عدم إرتياحه عما جاء في خطابه عن المزارعين وتجار الحبوب الذين استغلوا الوضع ولم يتعاونوا مع الحكومة في مجهودها لتنظيم شؤون التموين وتوزيع المواد الغذائية في البلاد.[١٠٨]

وقد أشار العراقيون إلى سلب المواد الغذائية من قبل القوات البريطانية وتجريد البلاد من الحبوب، كما أشار الشيوعيون إلى ما جاء في الجريدة المصرية حينما نشرت تصريحاً للجنرال ولسن الذي أدلى به للصحفيين البريطانيين قال فيه: (إن أهم ما جناه الحلفاء من وراء إعلان العراق الحرب على دول المحور هو منتوجاته الزراعية التي ستؤمن حاجة القوات البريطانية في كافة أنحاء الشرق الأدنى...).[١٠٩]

وقد أوضح المزارعون بأن حاصلات الحنطة للموسم الجديد كانت قد أصيبت بآفة زراعية أثّرت فيها تأثيراً بالغاً، بحيث أصبح ما يؤمل حصوله منها يقل بكثير عما كان مقدراً لها في بداية الموسم، وقد وجّه المزارعون إنتقاداً للسلطة الحاكمة عن الكيفية التي تسير عليها في تخمينات الحصاد، وأشار أحد التقارير - بهذا الصدد - بأن الزراعيين قد حرصوا بقولهم (وما الفائدة من الزرع إذا كانت الحكومة عازمة على الإستئثار بجميع المحاصيل التي نتأمل من أن نجنيها من وراء (كدّنا وأتعابنا).[١١٠]

من جانب آخر أصاب التذمر الكثير من المجتمع حول مبادرة الحكومة بالسماح للتاجر فخري البارودي بشراء خمسين طناً من السكر وتصديره إلى سوريا، وقد اعتبرته الأوساط الإجتماعية بأنه مساعدة فوق العادة من جانب المسؤولين في الدولة، وقد حذّر العديد من الشيوعيين بأن الشراء ربما يتكرر على حساب الشعب العراقي.[١١١]

وقد أشار التقرير الصادر يوم ١٢ تموز ١٩٤٣ إلى الحالة الإقتصادية بأن التعامل بتجارة الجملة قد توقف الآن - على وجه التقريب - وإن المضاربين الذين يحاولون تصفية ما لديهم من الأموال عرضوا بضاعتهم بأسعار منخفضة جداً، ولكن نجاحها في هذا الإتجاه كان يسيراً، وقال البعض بأن عدداً من تجار الألوية، وكان منهم من مناطق الفرات على الأخص، جاءوا إلى بغداد بقصد شراء البضائع بثمن بخس، ولما لم يجدوا ذلك مع التجار البارزين سبيلاً، أخذوا بالتعامل على عقد الصفقات مع المضاربين من شراء ما يحتاجونه.[١١٢] ويبدو أن العديد من أبناء المجتمع باشر على خزن الأموال دون العمل بما يقتضيه البيان من ناحية إخبار السلطات المختصة بنوع ومقدار ما في حوزتهم منها، وإنما ينتظرون ما سيتركه رد الفعل من أثر في النفوس عما قريب.

وكان الموظفون الذين شاركوا في المضاربات التجارية عن طريق المشاركة مع التجار قد حذروا شركاءهم أو أصحاب الأموال المرتبطين بهم من اليهود من الإعتراف بوجود بضاعة، وإنهم واثقون من حلحلة الإجراءات الحكومية بحيث لا يلبث أن يزول تأثيرها بالتدريج، وتعود الحالة إلى سابق عهدها، وربما بأسعار تفوق أسعارها الأولى.[١١٣]

وقد أشارت بعض الأوساط التجارية إلى أن التحديات الواردة لم تكن هكذا ضرورية، وإن ذلك ما يدل على أن الحكومة نفسها لم تقف على حقيقة الأسباب المؤدية

إلى إرتفاع الأسعار، والسبب يرجع إلى المصروفات الباهضة التي تصرفها القوات البريطانية على مشاريعها العسكرية والعمرانية وعلى التعهدات، حتى أمست قابلية الشراء في البلاد قوية. وقد ازدادت إلى حدٍّ كبير، بينما بقيت في الوقت نفسه نسبة العرض لا تتماشى مع الطلب. إن الأكثرية التي تتألف منها قوة الشراء في البلد تنحصر في الطبقة الفقيرة من الكسبة والمرتزقين. وتعتبر الأوساط التجارية - آنفة الذكر - بأن البيان المذكور جاء منافياً لمصلحة التجار وعلى اختلاف طبقاتهم، ومحابياً لمصلحة الملاكين والمزارعين والمتعاطين ببيع وشراء المنتوجات الزراعية وغيرها، الذين لهم الأكثرية بين موظفي الدولة وأعضاء مجلس النواب، بينما بعض تجار اليهود قد عبّروا عن آرائهم بأن اليهود اتُّهموا ظلماً بالمخالفين، وكان البيان موجّه ضدهم بصورة مباشرة لكونهم يؤلفون الأكثرية من بين تجار الجملة والمستوردين من طبقات التجار، وكانت ضريبة الدخل لا تُجبى على قاعدة متساوية بين كافة المشمولين بها، فمن كانت له صلة قربى أو صداقة أو نفوذ في دوائر الضريبة، كانوا يمتنعون عن دفع ما يُستحق عليهم منها كاملاً.[١١٤]

على أثر التصديق على قانون الحياة الإقتصادية، علّق الشيوعيون آمالهم على صدور البيانات الرسمية التي تنفذ بموجبها أحكام القانون موضوع البحث، فتقطع السلطات المختصة بذلك شوطاً بعيداً في مضمار السيطرة على تصرفات المحتكرين والمضاربين والمهربين، حتى لو صعب عليها القضاء عليهم بصورة نهائية. وقد راقب الشعب - على اختلاف طبقاته - حالة السوق يوماً فيوماً، غير أن التجار وغيرهم لم يُظهِروا ميلاً للعمل الجدي في الأسواق قبل الوقوف على درجة ما سيكون من إجراءات السيطرة والتحديد.[١١٥]

أما البيان رقم (٦)، فقد جاء على الأهالي كباعث من بواعث الغبطة والإستبشار، ولكنه كان بمثابة صدمة على التجار، ولاسيما على المضاربين منهم الذين لم يكونوا كتجار معروفين في سوق الإستيراد، ولا كباعة بالجملة أو بالمفرد. أما أولئك الذين اعتادوا على خزن الأموال، فقد حاولوا عرض البضائع لبيعها بأحسن سعر ممكن.[١١٦] وكانت الأسواق راكدة وقد انعدمت فيها حركة الشراء، بحيث أدى ذلك إلى حصول هبوط عام في مختلف أسماء المواد تتراوح بنسبة ٣٠-٥٠٪، ولاسيما في أسعار البضائع التي ينقلها المضاربون، كالصابون والأقمشة وأدوات الحلاقة، أما أسعار سوق المفرد، فقد حافظت على قيمتها.[١١٧]

حاول التجار تدبير أمر حالهم بتجاوز ما قد أصابهم من أضرار من جراء تطور الوضع الإقتصادي، وقد اتخذت الإجراءات الآتية:

١- الإيعاز إلى وكلائهم التجار في الهند بلزوم إبطال جميع الطلبات غير الجاهزة ورفض البضائع غير المشحونة.

٢- باشر المضاربون بنقل أموالهم المخزونة - بكميات قليلة - إلى أماكن سكناهم، بأمل الإحتفاظ بها لحين تبدل الحال، وحينها ممكن ملافاة خسائرهم.

٣- سعى العديد من المضاربين إلى الإتفاق مع التجار المسجلين في غرفة التجارة على إستلام أموالهم لبيعها على عهدتهم على أساس (القومسيون)،[١١٨] لأن اتّباع الطريقة سيكون عديم الفائدة بسبب عدم قدرة صاحب البضاعة على تصريف ما لديه إلا بخسارة، بحيث يضطر بالنتيجة إلى دفع عمولة باهضة عنها، بالنظر للمخاطرة التي يخاطر بها البائع في قبول بيع البضاعة على عهدته.

٤- محاولة العديد من التجار تهريب أموالهم إلى خارج العراق، وإن قسماً من هؤلاء أرسل أمواله إلى النجف الأشرف لإخفائها.

إن محاولات التجار إنقاذ ما لديهم، أوجد خوفاً لدى الشعب من إحتمال نجاح المضاربين بإخفاء كميات من أموالهم، فيصبح الأمر - عند ذلك - على غير ما كان ينتظر من التحسن في ظروف إقتصادية وسياسية غير إعتيادية تزامنت مع محاولات إزاحة الشيوعية في البلاد خلال السنة الخامسة من الحرب العالمية الثانية.

الخاتمة:

من المسلّم به إن تأريخ العراق الحديث والمعاصر حافل بالأحداث، كما هو حافل بالنشاطات السياسية والفكرية. ومن يتتبع تطورات الأحداث السياسية والإقتصادية خلال فترة البحث، يلمس الدوافع الأساسية لتلك الأحداث المتمثلة في نشاط القوى السياسية التي دأبت على العمل بإشاعة المفاهيم الديمقراطية والإشتراكية، وحث الناس على وجوب مزاولة حقوقهم، والتمتع بحرياتهم العامة، وكان الحزب الشيوعي العراقي يرى في مشاركته بالإنتخابات النيابية وسيلة للصعود والمشاركة في القرار السياسي والإطلاع على المدخلات

الحكومية في إدارة شؤون البلاد، ورسم سياستها الخارجية وفق معطيات المرحلة وتحالفاتها الدولية.

كانت مجريات الأحداث خلال مدة البحث تُظهر أن الحكومة العراقية وسياستها مع بريطانيا كانت مخيبة لتطلعات الجماهير، إذ أظهرت فيه الحكومة تبعيتها لبريطانيا سياسياً واقتصادياً بشكل جلي، لذلك قاومتها القوى الوطنية، يتقدمها الحزب الشيوعي العراقي، إذ ناشدت السلطة الحاكمة إعادة النظر في توجهاتها، مع مراعاة مصلحة البلاد، على أن يكون للشعب رأيه المسموع بما يخدم العراق، خاصة في القرارات السياسية المصيرية، وخاصة قرارات الحرب.

هوامش البحث ومصادره

(١) دخلت القوات الأمانية الأراضي البولونية في ١ أيلول ١٩٣٩ وأعطت بريطانيا وفرنسا إنذاراً لها بالإنسحاب خلال ٤٨ ساعة، وإذا لم تنسحب تُعلَن عليها الحرب، والتي حدثت في ٣ أيلول ١٩٣٩ بإسم الحرب العالمية الثانية؛ يُنظر: محمد مهدي الجعفري: بريطانيا والعراق - حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٠، ص٨٨؛ و.د.ع.م، الوحدة الوثائقية، رقم الملف ٩/٧٣، كتاب وزارة الدفاع إلى رئاسة مجلس الوزراء في ٥ أيلول ١٩٣٩، المرقم ٢/١٧/١٣٧٥١، ص٢٧٣.

(٢) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١٩ كانون الثاني ١٩٤٣، المرقم ٢٥، الموضوع: دخول العراق الحرب، ص٣٧.

(٣) حلف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عُقد خلال الحرب العالمية الثانية.

(٤) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٣، المرقم ٢٨، الموضوع: اليهود، ص٤١.

(٥) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٣، المرقم ٣١، الموضوع: قوات الحلفاء، ص٥١.

(٦) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٣ شباط ١٩٤٣، المرقم ٤١، الموضوع: الدعاية، ص٦٧.

(٧) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٢ شباط ١٩٤٣، المرقم ١١٥، الموضوع: خطاب، ص٧٨.

(٨) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٨ شباط ١٩٤٣، المرقم ١٢١، الموضوع: الإنسحاب الألماني، ص٩١.

(٩) مدينة في بولندا.
(١٠) مدينة في مقاطعة لوهانسكا في أوكرانيا.
(١١) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٥ آذار ١٩٤٣، المرقم ١٢٨، الموضوع: القوات الروسية، ص١١٧.
(١٢) أنتوني إيدن ١٨٩٧-١٩٧٧، سياسي بريطاني في حزب المحافظين، شغل منصب رئيساً للوزراء.
(١٣) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١١ آذار ١٩٤٣، المرقم ١٤٣، الموضوع: الوحدة العربية، ص١٥٧؛ ومن الجدير بالذكر، كانت رغبة حكومة الإتحاد السوفيتي تتجه نحو تأسيس قنصلية عامة لها في بغداد، وقد رشحت (داملیان) أحد أعضاء المعهد السياسي السوفياتي للشؤون الشرقية لهذه الوظيفة؛ المصدر نفسه.
(١٤) نائب الرئيس الأمريكي؛ المصدر نفسه.
(١٥) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٥ آذار ١٩٤٣، المرقم ١٧١، الموضوع: الحرب، ص١٧٣.
(١٦) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١٧ آذار ١٩٤٣، المرقم ١٧٧، الموضوع: بولونيا، ص١٧٩.
(١٧) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١٨ آذار ١٩٤٣، المرقم ١٨١، الموضوع: المساعدات، ص١٨٣.
(١٨) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٨ آذار ١٩٤٣، المرقم ١٩١، الموضوع: مساعدات، ص١٨٣.
(١٩) المصدر نفسه.
(٢٠) خط دفاعي لقوات رومل الألماني في تونس، وبعد عدة معارك وجدت نفسها مضطرة للإستسلام في ٧ أيار ١٩٤٣، وأمكن بذلك القضاء على أي أثر لقوات المحور في شما أفريقيا.
(٢١) من طبقات المجتمع المثقفة وأصحاب المهن والتجار وحملة الشهادات وكوادر الأحزاب السياسية ومن عامة المجتمع.
(٢٢) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٨ نيسان ١٩٤٣، المرقم ٢٣٥، الموضوع: الرأي العام، ص٢٣١.
(٢٣) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢١ أيار ١٩٤٣، المرقم ٢٦٩، الموضوع: الحلفاء، ص٢٦٧.
(٢٤) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٣ حزيران ١٩٤٣، المرقم ٢٧٧، الموضوع: الحلفاء، ص٢٧٣؛ وفيما يخص حالة الحرب ما نشرته مجلة (الإثنين) المصرية عن احتمال نشوب حرب عالمية ثالثاً مستقبلاً، بأن رجال السياسة المسؤولين تحدثوا عن هذا الإحتمال،

وأشاروا إلى أن هناك حرب ثالثة في حالة عودة الإتحاد السوفيتي إلى سياستها القديمة بإشعال نيران الثورات الإشتراكية خارج بلاددها، وهذا ما يجعل بريطانيا مناصرة ألمانيا ضد الإتحاد السوفيتي وسياستها التوسعية؛ جريدة الإثنين المصرية، العدد ٤٥٨ في ٢٢ مارت ١٩٤٣.

(٢٥) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٦ حزيران ١٩٤٣، المرقم ٢٨١، الموضوع: صحافة، ص٢٩٣.

(٢٦) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١٣ حزيران ١٩٤٣، المرقم ٢٨٩، الموضوع: الرأي العام، ص٢٩٤.

(٢٧) جزر يونانية في البحر الأبيض المتوسط.

(٢٨) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٥ حزيران ١٩٤٣، المرقم ٣٠١، الموضوع: القوات البريطانية، ص٣٠٦.

(٢٩) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، تقرير مدير الشرطة العام إلى وزارة الداخلية في ٢ كانون الثاني ١٩٤٣، المرقم ٥، الموضوع: دعاية، ص٩.

(٣٠) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٧ حزيران ١٩٤٣، المرقم ١١، الموضوع: إجازة، ص١٣.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) كان عبد الله مسعود يُلقّب بكلمة (رياض) وهو من قادة الحزب الشيوعي العراقي، سعى إلى إستبدال كلمة الشيوعية والشيوعيين بكلمة الدمقراطية والدمقراطيين؛ المصدر نفسه.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في٢٢ كانون الثاني ١٩٤٣، المرقم ٧٧، الموضوع: تصريح، ص٦٥.

(٣٥) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في٢٣ كانون الثاني ١٩٤٣، المرقم ٨١، الموضوع: نشاط ذو النون، ص٦٨.

(٣٦) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في٢٥ كانون الثاني ١٩٤٣، المرقم ٨٣، الموضوع: النشيد الأممي، ص٧١.

(٣٧) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في٢٦ كانون الثاني ١٩٤٣، المرقم ٨٥، الموضوع: منشورات، ص٧٥.

(٣٨) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٣، المرقم ٨٥، الموضوع: منشورات، ص٧٥.

(٣٩) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في٢٧ كانون الثاني ١٩٤٣، المرقم ٨٩، الموضوع: منهاج، ص٧٩.

(٤٠) أخ محمد صالح المعتصم الموظف في دائرة ري الشامية؛ د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في٢٩ كانون الثاني ١٩٤٣، المرقم ٩٤، الموضوع: مداهمة، ص٨٥.

(٤١) المصدر نفسه، ص٨٦.

(٤٢) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في٣ شباط ١٩٤٣، المرقم ٩٧، الموضوع: جمعية، ص١٠٣.

(٤٣) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٨ شباط ١٩٤٣، المرقم ١٠٣، الموضوع: منشورات، ص١١١.

(٤٤) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، منشور مدير الشرطة العام إلى وزارة الداخلية في ١٣ شباط ١٩٤٣، المرقم ١٣٧، الموضوع: منشور، ص١٣٦.

(٤٥) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، منشور مدير الشرطة العام إلى وزارة الداخلية في ١٩ شباط ١٩٤٣، المرقم ١٤١، الموضوع: منشورات، ص١٤٤؛ ومن الجدير بالذكر، تحدث الشيوعيون عن المشروع الذي وضعته كل من الإتحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لإحداث جمهورية كردية مستقلة في أذربيجان على أن تلتحق بها المناطق التي يسكنها الأكراد في تركيا وإيران والعراق، وإن المشروع في دور الإقتراح.

(٤٦) محامياً ومديراً تنفيذياً للشركات، والمرشح الجمهوري لعام ١٩٤٠.

(٤٧) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، منشور مدير الشرطة العام إلى وزارة الداخلية في ٥ آذار ١٩٤٣، المرقم ١٤٣، الموضوع: نظام الحكم، ص١٤١.

(٤٨) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١١آذار ١٩٤٣، المرقم ١٥١، الموضوع: إحتفال، ص١٤٨.

(٤٩) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٠ آذار ١٩٤٣، المرقم ١٧٧، الموضوع: نشاط، ص١٦٦.

(٥٠) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٥ نيسان ١٩٤٣، المرقم ٢١١، الموضوع: منشورات، ص٢٠٨.

(٥١) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١٥ نيسان ١٩٤٣، المرقم ٢٢٣، الموضوع: الچادرچي، ص٢٠٨.

(٥٢) كان المنشور مطبوعاً على آلة الطابعة وعلى ورق من النوع المستعمل في دوائر الدولة؛ د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١١ نيسان ١٩٤٣، المرقم ٢١٣، الموضوع: منشورات، ص٢١٦؛ وقد وجّهت السلطة بعض دوريات الشرطة في شوارع بغداد للتفتيش عن نسخ إضافية للمنشور، المصدر نفسه.

(٥٣) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١٦ نيسان ١٩٤٣، المرقم ٢٢٥، الموضوع: القانون الأساس، ص٢١٦.

(٥٤) يعمل في المعامل العسكرية البريطانية في مدينة المسيب؛ د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٤ أيار ١٩٤٣، المرقم ٣٢٠، الموضوع: مظاهرة، ص٣١٩.

(٥٥) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٨ أيار ١٩٤٣، المرقم ٣٤٣، الموضوع: العشائر، ص٣٤١.

(٥٦) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١٣ أيار ١٩٤٣، المرقم ٣٢٠، الموضوع: مظاهرة، ص٣٢٩.

(٥٧) في وزارة ياسين الهاشمي الثانية ١٧ آذار ١٩٣٥ جُمّدت الأحزاب السياسية في العراق؛ للإطلاع يُنظر: عبد الرزاق الحسني: تأريخ الوزارات العراقية، ط٧، بغداد ١٩٨٨، ج٧، ص٢٤.

(٥٨) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١٣ أيار ١٩٤٣، المرقم ٣٢٠، الموضوع: مظاهرة، ص٣٢٩.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) وزع الحزب الشيوعي في ١٤ حزيران ١٩٤٣ منشورات بعنوان (القضية العربية والإتحاد العربي والسبيل إلى تحقيقها) وكان المنشور موجّه إلى رجال الدولة والسفير البريطاني والصحف المحلية، وقد تحامل المنشور على الرؤساء العرب ولاسيما من كان منهم بارزاً في العمل على تحقيق الوحدة العربية، كما حملت على تحسين العسكري وجميل المدفعي والأمير عبد الإله وفؤاد ريافة المصري لعدم توصلهم إلى إتفاق منذ سنة ١٩٠٨ إلى ١٩٢٠ وتحولت المظالم العثمانية إلى سياسة توسع إستعماري بريطاني فرنسي في العراق وسوريا وفلسطين، المصدر نفسه، ص٧١٢.

(٦٢) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب وزارة الداخلية إلى مجلس الوزراء في ٢ حزيران ١٩٤٣، المرقم ٦٢١، الموضوع: الأحزاب الشيوعية، ص٧١٢.

(٦٣) حاول أثناء إستجوابه أن يظهر على أنه من المنسوبين إلى دائرة التحقيقات الجنائية الذين عهد إليهم جمع هذه المنشورات؛ د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١٥ حزيران ١٩٤٣، المرقم ٣٧١، الموضوع: منشورات، ص٣٤١.

(٦٤)بيان الحزب الشيوعي العراقي في ١٥ حزيران ١٩٤٣.

(٦٥) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١٩ حزيران ١٩٤٣، المرقم ٣٧٧، الموضوع: الأحزاب الشيوعية، ص٣٤١.

(٦٦) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١٩ حزيران ١٩٤٣، المرقم ٣٧٧، الموضوع: الأحزاب الشيوعية، ص٣٤٢.

(٦٧) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١٣ أيار ١٩٤٣، المرقم ٣٢٠، الموضوع: مظاهرة، ص٣٢٩.

(٦٨) منشور عبد الله مسعود، بغداد ٢١ حزيران ١٩٤٣.

(٦٩) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٧ حزيران ١٩٤٣، المرقم ٣٨٣، الموضوع: رأي الحكومة، ص٣٦٣.

(٧٠) جريدة أصدرها الحزب الشيوعي العراقي.

(٧١) كبار التجار من أصحاب الإستيراد والتصدير، ويُطلق عليهم (المحتكرون)؛ د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، منشور متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٣، المرقم ٢٣، الموضوع: الشرارة، ص١١.

(٧٢) المصدر نفسه، ص١٣.

(٧٣) جيش الإتحاد السوفيتي الملقب بالأحمر؛ د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٣، المرقم ٣١، الموضوع: الشرارة، ص١٥.

(٧٤) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، تقرير متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢١ شباط ١٩٤٣، المرقم ٧٩، الموضوع: مجلة، ص٦٣.

(٧٥) تجمع الأحزاب الشيوعية والعمالية العالمية، باخ، غالكين، بونوماريف، الأمميات الثلاث، الأممية الأولى ١٨٤٦-١٨٧٢، الأممية الثانية ١٨٨٩-١٩١٩، الأممية الثالثة ١٩١٩-١٩٤٣، دار مكتبة الجليل، لبنان ١٩٦٣.

(٧٦) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٢ آذار ١٩٤٣، المرقم ١٠٣، الموضوع: نشرة، ص٩٣.

(٧٧) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٧ آذار ١٩٤٣، المرقم ١١١، الموضوع: جريدة، ص١٠١.

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، تقرير مدير الشرطة العام إلى وزارة الداخلية في ٣ شباط ١٩٤٣، المرقم ١١٧، الموضوع: مجلة، ص١١٩.

(٨٠) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، تقرير مدير الشرطة العام إلى وزارة الداخلية في ١٥ شباط ١٩٤٣، المرقم ١٢٣، الموضوع: نشرة القاعدة، ص١٥٧.

(٨١) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، تقرير مدير الشرطة العام إلى وزارة الداخلية في ٢ كانون الثاني ١٩٤٣، المرقم ٥، الموضوع: الحنطة والشعير، ص٩.

(٨٢) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٣، المرقم ٥٣، الموضوع: الشعير، ص٨.

(٨٣) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، تقرير مدير الشرطة العام إلى وزارة الداخلية في ٢ شباط ١٩٤٣، المرقم ٦٩، الموضوع: دعاية، ص٩٧.

(٨٤) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١٥ شباط ١٩٤٣، المرقم ٧٦، الموضوع: الشخاط، ص١١٠.

(٨٥) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢١ شباط ١٩٤٣، المرقم ١٠١، الموضوع: الأسعار، ص١٣١.

(٨٦) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٨ شباط ١٩٤٣، المرقم١٠٥، الموضوع: الطحين، ص١٣٩.

(٨٧) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٧ آذار ١٩٤٣، المرقم ١١٩، الموضوع: الأسعار، ص١٥١.

(٨٨) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢ نيسان ١٩٤٣، المرقم ١٣٧، الموضوع: التموين، ص١٨٧.

(٨٩) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢ نيسان ١٩٤٣، المرقم ١٣٧، الموضوع: التموين، ص١٨٧.

(٩٠) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١٥ نيسان ١٩٤٣، المرقم ١٦٦، الموضوع: الشعير، ص١٩٤.

(٩١) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢١ نيسان ١٩٤٣، المرقم ١٩٧، الموضوع: الأسواق، ص٢١٩.

(٩٢) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢١ نيسان ١٩٤٣، المرقم ١٩٧، الموضوع: الأسواق، ص٢١٩.

(٩٣) المصدر نفسه.

(٩٤) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٥ أيار ١٩٤٣، المرقم ٢١٦، الموضوع: الأسعار، ص٢٢٣.

(٩٥) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢١ أيار ١٩٤٣، المرقم ٢٣٩، الموضوع: السكك، ص٢٤٧.

(٩٦) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢١ نيسان ١٩٤٣، المرقم ١٩٧، الموضوع: الأسواق، ص٢١٩.

(٩٧) المصدر نفسه.

(٩٨) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٥ أيار ١٩٤٣، المرقم ٢٥٩، الموضوع: المضاربات، ص٢٧٥.

(٩٩) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٧ أيار ١٩٤٣، المرقم ٢٧١، الموضوع: قانون، ص٢٨٩.

(١٠٠) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٩ أيار ١٩٤٣، المرقم ٢٤٩، الموضوع: الأسواق، ص٢٩٣.

(١٠١) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢ حزيران ١٩٤٣، المرقم ٢٥٣، الموضوع: المضاربين، ص٢٩٨.

(١٠٢) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٩ حزيران ١٩٤٣، المرقم ٢٧٣، الموضوع: الأسعار، ص٣٢١.

(١٠٣) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٩ حزيران ١٩٤٣، المرقم ٢٧٣، الموضوع: الأسعار، ص٣٢١.

(١٠٤) بعض طلاب كلية الحقوق واجهوا أساتذتهم بأسئلة تتعلق بالوضع القانوني للعملة العراقية والإحتياطي من الذهب، وفيما يتعلق بالوضع الإقتصادي، فإخذ هؤلاء الطلبة يسألون عما إذا كان هناك ما يمنع الإحتفاظ باحتياط الذهب في العراق بدلاً عن بقائه في بريطانيا، وكذلك إذا كان في القانون الدولي ما يسوغ لبريطانيا التساهل في أمر هبوط قيمة الدينار العراقي إلى المستوى الذي تهبط إليه قيمة الباون الإسترليني بالنسبة لقاعدة الذهب، وإن الأسئلة أحرجت الأساتذة، لأنهم لا يميلوا إلى الإجابة عليها باعتبارها من القضايا التي يمكن أن تكون موضوع بحث بين الأساتذة والطلاب في الكلية؛ د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١٣ حزيران ١٩٤٣، المرقم ٢٨٣، الموضوع: العملة، ص٢٦١.

(١٠٥) أمينة الرحال طالبة في كلية الحقوق؛ المصدر نفسه.

(١٠٦) المصدر نفسه.

(١٠٧) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١٥ حزيران ١٩٤٣، المرقم ٣١١، الموضوع: التموين، ص٣٠٩.

(١٠٨) المصدر السابق.

(١٠٩) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٣ تموز ١٩٤٣، المرقم ٣١٨، الموضوع: المواد الغذائية، ص٣١٦.

(١١٠) المصدر نفسه.

(١١١) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١١ تموز ١٩٤٣، المرقم ٣٤١، الموضوع: التموين، ص٣٤٣.

(١١٢) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١٣ تموز ١٩٤٣، المرقم ٣٤٩، الموضوع: التجار، ص٣٥١.

(١١٣) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١٥ تموز ١٩٤٣، المرقم ٣٥٣، الموضوع: الأموال، ص٣٥٩.

(١١٤) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ١٧ تموز ١٩٤٣، المرقم ٣٥٧، الموضوع: المنتوجات الزراعية، ص٣٦٣.

(١١٥) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢١ تموز ١٩٤٣، المرقم ٣٧٢، الموضوع: الإحتكار، ص٣٧٣.

(١١٦) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٢ تموز ١٩٤٣، المرقم ٣٨٢، الموضوع: الإحتكار، ص٣٧٩.

(١١٧) د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٥ تموز ١٩٤٣، المرقم ٣٨٩، الموضوع: الأسعار، ص٣٨٥.

(١١٨) العمولة التجارية؛ د.ك.و، رقم الملف، SA/2/30، كتاب متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية في ٢٨ تموز ١٩٤٣، المرقم ٤٠٣، الموضوع: البضائع، ص٣٨٩.